جامعة مولود معمري تيزي وزو

كلية الحقوق والعلوم السياسة

قسم العلوم السياسية

الانشقاقات الحزبية في الجزائر

- دراسة حالة التيار الاسلامي -

(حركة مجتمع السلم)

مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: سياسات عامة وإدارة الجماعات المحلية

إعداد الطالبين:

- *طالبي سمير*
- *بومراح حسينة*

إشراف الأستاذة:

- *حاكم فضيلة*

لجنة المناقشة

أ /العربي كريمة.....رئيسا(ة)

ا/فلوس فازية.....ممتحنا(ة)

ا/حاكم فضيلة.....مشرفة و مقررة

السنة الجامعية: 2016/2015

يقول الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم:

بسم الله الرحمن الرحيم

" سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم"

سورة البقرة –الآية 32 -

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة ووفقنا في أداء هذا الواجب وأعاننا في إنجاز هذا العمل المتواضع أما بعد:

نخص بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من أشعل شمعة في دروب عملنا

وإلى من وقف على المنابر وأعطى من حصيلة فكره لينير دربنا

الى الأساتذة الكرام في قسم العلوم السياسية

نتوجه بالشكر الجزيل الى الأستاذة "حاكم فضيلة" التي تفضلت بإشرافها على هذا البحث والتي لم تبخل علينا بنصائحها الفاضلة

وفي الأخير فالشكر موصول كذالك الى الأستاذة الأفاضل الذين تفضلوا بقبول هذه المناقشة.

الإهداء

إلى أحلى كلمة لفظتها أول مرة "أمي" الغالية التي بعثت لي من روحها الطيبة حياة هنيئة.

إلى "أبي" العزيز الذي كان لي مصدر فخري واعتزازي والذي كان لي سندًا أأتمن إليه حفظهما الله.

سإلى إخواني أعمر و ناصر و عائلتهما

إلى أخي العزيز "فريد" خاصة.

إلى أخواتي "كاهنة" وعائلتها و فريدة و عائلتها وإلى "صورية" و"ذهبية".

إلى عائلة "بلعيد ماسي "

الي الينابيع الصغيرة وليد؛ مياس؛ مومح؛ الياس؛ ليسيا؛ اميرة ؛و سنتيا (رحمها الله

إلى من شاركت معهن أيام الجامعة بحولها ومرّها صديقاتي و أصدقائي الأعزاء

إلى من شاركني في هذا العمل المتواضع صديقى و زميلي "سمير"

الى عمتي حجيلة و عائلتها

إلى روح عمتي "وردية" رحمها الله

إلى كل من يعرفني وأعرفه.

** حسينة **

الإهداء

إلى من كان خير عون وسند لي

الى من علمني مكارم الأخلاق وأمدني بكل شيء أبي الحبيب

والى أعز وأطيب انسانة أمي الغالية

والى جميع أفراد عائلتي كبيرا وصغيرا

إلى جميع أفراد الأسرة التربوية في الجزائر الحرّة الأبية

إلى كل من ساعدني في انجاز هذه المذكرة من قريب أو من بعيد

وإلى كل الزملاء والأصدقاء الأوفياء

إلى كل هؤلاء واولئك أهدي هذا العمل المتواضع

** سمير **

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للأحزاب السياسية وظاهرة الانشقاقات الحزبية

تمهيد

المبحث الأول: نشأة الأحزاب السياسية

المبحث الثاني: تعريف الأحزاب السياسية

المبحث الثالث: تصنيف الأحزاب السياسية

المبحث الرابع: وظائف الأحزاب السياسية

المبحث الخامس: ظاهرة الانشقاقات الحزبية في الجزائر

خلاصة واستنتاجات

الفصل الثاني: التطور السياسي والتاريخي للظاهرة الحزبية في الجزائر – التحول الديمقراطي–

تمهيد

المبحث الأول: تجربة الأحادية الحزبية في الجزائر

المبحث الثاني: التحول الديمقراطي في الجزائر الدوافع والخلفيات

المبحث الثالث: الخريطة الحزبية في الجزائر

المبحث الرابع: معوقات التحول الديمقراطي

خلاصة واستنتاجات

الفصل الثالث: أزمات حركة مجتمع السلم

تمهيد

المبحث الأول: المد التاريخي للتيار الاسلامي في الجزائر ونشأة حركة مجتمع السلم

المبحث الثاني: أزمات حركة مجتمع السلم

المبحث الثالث: الأحزاب المنشقة عن حركة مجتمع السلم

المبحث الرابع: مستقبل التيار الاسلامي في الجزائر.

المبحث الخامس: مستقبل العلاقة بين التيار الاسلامي والسلطة الجزائرية

خلاصة واستنتاجات

خاتمة

مقدمة:

العمل السياسي جزء لا يتجزأ من حياتنا اليومية، والمشاركة فيها يكون ضروري لقضاء الحاجات اليومية ولا تقتصر على المسؤولية والترشح، أو حتى الانتخاب بل تتعدى الى أبعد من ذلك من تكتل، وإبداء الرأي والنقد وإعطاء البديل، ولا يكون ذلك إلا تحت عنوان "الحزب"، فالجزائر على غرار دول العالم لها حياتها السياسية، ولكن تختلف وتيرة نموها وتطورها مقارنة بالدول المتقدمة، ومع العلم إن الجزائر تصنف من دول العالم الثالث فإن الظاهرة السياسية الحقة فيها تكاد تنعدم، فإن كانت ستكون فقط كأداة لتكيس الديمقراطية التشكيلية ووسيلة لكسب الشرعية الدولية، فلقد عرفت الجزائر في الفترات الأولى عقب الاستقلال سيطرة الحزب الواحد على السلطة، لكن عقب توالي الأحداث قررت الهيئات العليا من السلطة الجزائرية تبني منهج التعددية الحزبية الذي فتح المجال أمام العديد من الشخصيات السياسية لتبني أحزاب سياسية جديدة كل حسب برنامجه ومنهجه.

ولقد عرفت الظاهرة الحزبية في الجزائر على غرار دول العالم العربي في الآونة الأخيرة أزمات ومشاكل داخل الأحزاب ولعل أكبرها هي ظاهرة الانشقاقات التي تعرف بأنها حدوث انقسامات عميقة داخل الأحزاب، وذلك بسبب وجود ضغوطات وتكون نتيجتها عادة ميلاد أحزاب سياسية جديدة، وهناك من يرجع سبب هذه الانقسامات أو الانشقاق الى الانفتاح السياسي أو نتيجة لعدم توافق المصالح بين أعضاء الحزب، وهذا ما يؤثر سلبا على الاستقرار داخل الأحزاب وخارجها من فقدان الثقة لدى المواطن وكل هذا إن دل على شيء إنما يدل على صورة الديمقراطية الواضحة في الجزائر.

أهمية الدراسة:

لقد عمدنا في بحثنا هذا الى دراسة طبيعة الأحزاب السياسية ونشأتها، والبحث في الظاهرة التي حالت دون تحقيق مطالب الحزب والمواطن، وهي ظاهرة الانشقاقات الحزبية، فمن خلال بحثنا هذا سنقوم بدراسة طبيعة هذه الأحزاب وما هو السبب الذي يقف وراء هذه الأزمات، وكذالك سوف نتطرق الى دراسة حالة حزب من الأحزاب الاسلامية الجزائرية بصفة خاصة.

أهداف الدراسة:

تسعى دراستنا هذه الى تحقيق مجموعة من الأهداف التي ترتبط بإشكالية الدراسة، ولعل أبرزها:

- محاولة دراسة التطور التاريخي للأحزاب الاسلامية في الجزائر ومعرفة كيفية نشأتها.
- محاولة الوصول الى أسباب الانشقاقات الحزبية في الجزائر.
- ابراز انعكاسات هذه الظاهرة على الحياة السياسية للحزب أو السلطة.

وفي الأخير نسعى من خلال هذه الدراسة الى تقديم عمل ساهم في اثراء هذا الموضوع كونه جديد حتى يكون سندا في البحوث اللاحقة

مبررات اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتنا لدراسة موضوع الانشقاقات الحزبية في الجزائر البعض منها ذاتي والآخر موضوعي:

1. الأسباب الذاتية:

اهتمامنا الشخصي بموضوع الانشقاقات الحزبية لصلته الكبيرة بمجال تخصصنا في العلوم السياسية وكذالك محاولة منا فهم هذه الظاهرة وبصورة مقربة وواضحة، ولما لها من تأثير على الحياة السياسية ومستقبل البلاد.

2. الأسباب الموضوعية:

إن أهم هذه الأسباب التي دفعتنا لدراسة هذا الموضوع هي:

- الأهمية التي يكتسبها موضوع الانشقاقات الحزبية والذي أثار جدل علمي لدى الباحثين، إذ سنحاول أن نتدارك بعض النقائص، التي لم يتطرق اليها الباحثين.
- اعتبار الموضوع من مواضيع الساعة وضعف الدراسة في مثل هذه المواضيع خاصة في الجزائر.

أدبيات الدراسة:

سنحاول من خلال هذه الدراسة التطرق الى بعض المصادر التي تناولت هذا الموضوع ولكن في الواقع لم نجد الكثير من الدراسات التي تناولته ومنها نجد:

1) كتاب: **مستقبل الديمقراطية في الجزائر** الذي درس فيه الكاتب "اسماعيل قيرة " وآخرون الحياة السياسية والديمقراطية للجزائر قبل قيام الدولة الحديثة وكذالك البنى الراهنة للدولة الجزائرية الحديثة والتحول الديمقراطي[1].
2) مذكرة ماجستير للباحثة "فازية فلوس": **الانشقاقات الحزبية في الجزائر 1999-2012:** التي تطرقت فيها الى مفهوم الديمقراطية كذالك الخارطة الحزبية للجزائر ودراسة ظاهرة الانشقاقات التي سلطت الضوء على جبهة القوى الاشتراكية التي كانت محل الدراسة[2].
3) مذكرة ماجستير للباحثة "قارو حسيبة"، **دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة** التي قامت فيها بالتفصيل في الأحزاب السياسة وكذالك دورها في رسم السياسة العامة[3].
4) مذكرة ماجستير للباحث "توازي خالد" : **الظاهرة الحزبية في الجزائر:** التي تناول فيها الأسس السياسية والتاريخية للأحزاب السياسية في الجزائر من الأحادية والتعددية،

---

[1] اسماعيل قيرة وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، دط، دص.

[2] فازية فلوس، "الانشقاقات الحزبية في الجزائر 1999-2012"، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، كلية العلوم السياسية، 2014-2015.

[3] قارو حسيبة، "دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة"، مذكرة ماجستير، جامعة تيزي وزو، كلية العلوم السياسية، 2012.

وكذالك قام بدراسة مسار الديمقراطية وما قاده الى دراسة الوضع الحزبي ومستقبله في الدراسة[1].

5) مذكرة ماجستير للباحث "محمد سليماني": "**مشاركة الحركة الاسلامية في السلطة – نموذج حركة حمس الجزائر**–، أين بحث الباحث في التاريخ العريق للحركة الاسلامية في الجزائر، كذالك درس الحركة الاسلامية في عهد التعددية ومظاهر مشاركة حركة مجتمع السلم في السلطة، وفي الأخير طرح مجموعة من الايجابيات والسلبيات مشاركة الحركة في السلطة[2].

وفي دراستنا سوف نحاول تعداد أسباب الانشقاق الحزبي في التيار الاسلامي والمستقبل المرصود لهذا التيار في ظل هذه الانشقاقات والأزمات التي يعاني منها.

إشكالية الدراسة:

وتتمحور إشكالية الدراسة حول:

ماهي الأسباب وراء ظهور الانشقاقات الحزبية داخل احزاب التيار الاسلامي الجزائري؟ وكيف يؤثر ذلك على مستقبل الحزب والسلطة؟

التساؤلات الفرعية:

- الى ماذا تعود الانشقاقات الحزبية في الجزائر؟
- لما انتشرت هذه الظاهرة بصفة كبيرة داخل الأحزاب الاسلامية في الجزائر؟
- ماهي آثار وانعكاسات هذه الانشقاقات على الحركة الاسلامية الجزائرية؟

الفرضيات:

للإجابة على هذه التساؤلات التي طرحناها نصيغ الفرضية الرئيسية: غياب الثقافة الديمقراطية داخل الأحزاب في الجزائر ساهم في بروز الانشقاقات داخلها.

---

[1] توازي خالد، "الظاهرة الحزبية في الجزائر"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2005–2006.

[2] محمد سليماني، "مشاركة الحركة الاسلامية في السلطة –نموذج حمس الجزائرية–"، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة وهران، 2012–2013.

ولمزيد من التبسيط نطرح الفرضيات الفرعية التالية:

- ظهور الانشقاقات الحزبية داخل التيار الاسلامي راجع الى الزعامة والتسلط داخل الحزب.
- انعدام المرونة في القرارات سبب من أسباب الانشقاق داخل التيار الاسلامي.

حدود المشكلة:

- الاطار المكاني: يدور بحثنا هذا حول الانشقاقات الحزبية في الجزائر وبصفة خاصة داخل التيار الاسلامي الجزائري.
- الاطار الزماني: وقد حددنا الدراسة زمانيا من سنة 1990 م.

منهجية الدراسة:

استدعت دراسة موضوع الانشقاقات الحزبية في الجزائر الاستعانة بمجموعة من المناهج والاقترابات وكذا أدوات جمع المعلومات والتي تمثلت في:

أ) المناهج:

اعتمدنا في الدراسة على مجموعة من المناهج التي تتلاءم مع طبيعة الموضوع:

1. **منهج دراسة الحالة:** وهو عبارة عن دراسة متعمقة لنموذج واحد أو أكثر لعينة يقصد منها الوصول الى تعميمات الى ما هو أوسع عن طريق دراسة لنموذج مختار.

ب) الاقترابات:

1. **مقاربة تاريخية:** وتعتبر المنهج أو الطريق الذي يتبعه الباحث في جمع معلومة عن الأحداث والحقائق الماضية وفي فحصها ونقدها وتحليلها والتأكد من صحتها وفي عرضها وترتيبها وتفسيرها، واستخلاص النتائج العامة والتي لا تقف فائدتها على فهم الأحداث الماضية فحسب، بل تتعداه الى المساعدة في تفسير الأحداث والمشاكل الجارية وفي توجيه التخطيط بالنسبة للمستقبل.
2. **اقتراب الجماعة:** والجماعة تمثل ثلث الفئة من المجتمع التي تسعى الى التأثير على الطبقة الحاكمة وتشكل على أساس المنفعة الخاصة ويتم الاعتماد على هذا الاقتراب

لدراسة الأحزاب السياسية، والتأثير المتبادل بينها وبين السلطة السياسية ومعرفة الطرق التي تعتمدها.

أدوات جمع المعلومة:

- **الملاحظة:** يعني ادراك الظواهر والمواقف والمواقع والعلاقات عن طريق الحواس سواءا وحدها أو باستخدام الأدوات المساعدة في ذلك فيما يتعلق بالغير.

صعوبات الدراسة:

لقد واجهنا ونحن بصدد القيام بهذه الدراسة صعوبات كثيرة ويمكن اجمالها فيما يلي:

- غياب المراجع الذي يعتبر المشكل الأكبر وهذا نظرا لكون البحث أو الدراسة حديثة وكذالك أن الظاهرة حديثة النشأة فلم تكن هناك مراجع توفي بالغرض المطلوب من مذكرات، كتب، مقالات، التي تفصل وتشرح الظاهرة بتعمق. فكثير ما نجد بعض الأحزاب التي تعرضت للانشقاق لكن دون ذكر الأسباب والنتائج، وذلك لغرض التحفظ والكتمان بهدف المحافظة على سمعة الحزب.
- صعوبة الحصول على معلومات تفصيلية من الحزب محل الدراسة، وذلك لتنقلنا عدة مرات بمقر حركة مجتمع السلم بتيزي وزو والجزائر العاصمة، لكن تعذر علينا اللقاء بأحد قادة الحزب أو الرئيس وذلك بالتحجج أنه خارج الوطن، أو لأسباب داخلية للحزب تتعلق بالظروف التي يمر بها الحزب.

تقسيم الدراسة:

للإحاطة بالموضوع اعتمدنا على خطة مقسمة الى ثلاث فصول على النحو التالي:

1) الفصل الأول:

حيث خصصنا الفصل الأول لدراسة الاطار النظري والمفاهيمي للأحزاب السياسية، وكذالك الانشقاقات الحزبية، وذلك بتقسيم الفصل الى خمسة مباحث: حيث تطرقنا في المبحث الأول الى نشأة الأحزاب السياسية بصفة عامة، أما في المبحث الثاني قمنا بتعريف

الأحزاب السياسية في الموسوعة السياسية والفكر العربي والماركسي، أما المبحث الثالث استعرضنا أصناف الأحزاب السياسية العديدة، وفي المبحث الرابع قمنا بدراسة أهم وظائف الأحزاب السياسية المختلفة على الفرد وعلى الدولة، وفي الأخير في المبحث الخامس قمنا بشرح ظاهرة الانشقاق الحزبي بذكر مراحلها وأسبابها.

2) **الفصل الثاني:**

فقد خصصناه لدراسة التطور السياسي والتاريخي للظاهرة الحزبية في الجزائر (التحول الديمقراطي)، وقد عمدنا الى تقسيم الفصل الى أربعة مباحث، حيث قمنا في المبحث الأول بدراسة تجربة الأحادية الحزبية في الجزائر وتأثيرها عليها، أما في المبحث الثاني فقد قمنا بدراسة التحول الديمقراطي في الجزائر بين دوافع حقيقية وخلفيات، حيث تطرقنا الى أسباب التحول الديمقراطي في الجزائر ومظاهرها وكذالك نتائجها، وقمنا بإعطاء نماذج عن أكبر الأحزاب السياسية في الجزائر، وفي المبحث الثالث قمنا بطرح الخريطة الحزبية في الجزائر بعد 2011، والأحزاب الجديدة الظاهرة على الساحة السياسية سواءا المنشقة منها أو الجديدة كليا، أما في المبحث الرابع والأخير قمنا فيه بالتطرق الى معوقات التحول الديمقراطي في الجزائر، السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

3) **الفصل الثالث:**

قمنا فيه بدراسة الانشقاقات الحزبية داخل التيار الاسلامي الجزائري، وسلطنا الضوء على حزب حركة مجتمع السلم، حيث قسمنا هذا الأخير الى خمسة مباحث حيث قمنا في المبحث الأول باستعراض المد التاريخي للتيار الاسلامي الجزائري ونشأة حركة مجتمع السلم، وفي المبحث الثاني خصصناه لاستعراض أزمة الحركة والتداعيات الأخيرة، والأسباب التي أدت بها الى الانشقاق، أما في المبحث الثالث فقد خصصناه للأحزاب المنشقة عن حركة مجتمع السلم، وأشهر المواقف التي قامت بها الحركة، وفي الأخير في المبحث الرابع والخامس قمنا بطرح مستقبل العلاقة بين التيار الاسلامي في الجزائر، وكذالك مستقبل العلاقة بين الحركة الاسلامية والسلطة الجزائرية.

الفصل الأول:

الاطار النظري والمفاهيمي للأحزاب السياسية وظاهرة الانشقاقات الحزبية

تمهيد:

نتناول في هذا الفصل التأطير النظري لمفهوم الأحزاب السياسية ومفهوم الأحزاب في الفكر الليبرالي، والفكر الماركسي والفكر العربي، ثم نتطرق الى تصنيف الأحزاب السياسية وأركانه، وفي الأخير نستعرض أهم الوظائف التي يفردها الحزب السياسي في الحياة اليومية والسياسية للمواطن.

وكذالك سوف نتطرق الى التعريف بالظاهرة التي طالت الأحزاب السياسية الجزائرية مرورا بمراحل الانشقاق الى الأسباب المؤدية لذلك.

المبحث الأول: نشأة الأحزاب السياسية

تختلف الأحزاب السياسية من حيث طبيعتها عن النقابات المهنية والعمالية، حيث تعتبر الأحزاب السياسية تجمعات بين عدة أشخاص يربطهم هدف واحد وهو الهدف السياسي، إذ تعتبر نشأة الأحزاب السياسية نتاج التطور التاريخي لتقدم الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المتقدمة وهذا بهدف التداول على السلطة.

وفي البداية استخدم لفظ الأحزاب السياسية لوصف تلك الجماعات التي وجدت في الجمهوريات الرومانية القديمة، كما أطلقت على الفرسان في عصر النهضة بإيطاليا، وأطلق اللفظ كذالك على أعضاء الجمعيات الثورية واللجان الانتخابية في الملكيات الدستورية[1].

فإن نشأة الأحزاب السياسية نجد مصدر وسبب نشأتها في الاقتراع العام بواسطة المجموعات البرلمانية ذات الايديولوجيات المختلفة والمشكلة للبرلمان أو اللجان الانتخابية التي كانت تشكل للتعريف بالمترشحين التابعين لها، أو بواسطة الجماعات الفكرية والنوادي الشعبية وعلى رأسها النقابات[2].

وهكذا فإن نشأة الكثير من الأحزاب السياسية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية مرتبطة بنشاط الناخبين وأعضاء البرلمان ويطلق الفقهاء على الأحزاب التي نشأت من تنظيم أعضاء البرلمان والناخبين لأنفسهم بأنها ذات أصل داخلي أي نشأت داخل هيئة الناخبين والبرلمان، لذا نجد الأحزاب السياسية ذات نشأة داخلية وكذالك نشأة خارجية.

1) النشأة الداخلية:

يقصد بها تلك الأحزاب التي ظهرت تدريجيا من خلال أنشطة الهيئة التشريعية نفسها وعندما بدأ الأخذ بالانتخابات كوسيلة لتشغيل المجالس السياسية والتوسيع في إدلاء المواطنين بأصواتهم في الانتخابات في العالم، فالتوافق بشأن الانتخابات والمواقف السياسية والفكرية، أو ما يطلق عليه بالميول الايديولوجية كان عاملا أساسيا في تكوين الأحزاب فقد

---

[1] حسين عبد الحميد رشوان، **الأحزاب السياسية وجماعات المصلحة والضغط**، الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، (2008)، ص 41.

[2] المهدي شيباني دغمان: **الأحزاب السياسية "إنتقالية سوسيولوجية"**، فبراير 2014، ص 06.

أشار "موريس ديفرجيه" الى ظهور الأحزاب يرتبط بتطور البرلمانات القومية ونمو حجم الانتخابات والأحزاب، فالزيادة في حجم الجماعات السياسية يرجع الى وحدة الشعور بين أعضائها وإحساسهم بضرورة العمل في التعاون ورأي "ديفرجيه" أن البرلمانات في تطورها تستند الى عدة عوامل أهمها:

- تكوين أو ظهور اللجان الانتخابية.
- قيام جماعات داخل البرلمانات وهي ما تسمى بالجماعات البرلمانية.
- حدوث إتصال وتفاعل وتنظيم دائم بين هذه الجماعات واللجان[1].

بينما توجد أحزاب أخرى نشأت خارج البرلمانات والناخبين يسميها الفقهاء" أحزاب ذات أصل خارجي" وهذه الأحزاب التي قد تنشأ نتيجة لنشاط النقابات أو الكنيسة أو الجماعات الدينية أو الخلايا السرية.

2) النشأة الخارجية:

يقصد بها تلك الأحزاب التي تنشأ أو تقوم خارج إطار البرلمان وهي تنطوي على بعض التحدي للحكم القائم وعلى المطالبة بالنشل في البرلمان، وكذالك تمارس نشاطها خارج عن البرلمان أو عمليات الانتخاب، وذلك كالجمعيات الثقافية، والتنظيمات الدينية،....الخ.

فقد نشأت الأحزاب السياسية الاشتراكية في الدول المتخلفة من خلال نقابات العمال، وكذالك أسهمت الجمعيات التعاونية الزراعية في نشأة الأحزاب ذات النشأة الخارجية في أوربا وقد أسهمت تلك الأحزاب في الكثير من النشاطات خاصة في الديمقراطيات الاسكندنافية.... وأنشأت الكنائس والتنظيمات الدينية الأحزاب في بلجيكا وأستراليا وألمانيا، وقامت بتدعيم أحزاب سياسية ذات نشأة خارجية وذلك على الرغم من محدودية الدور الذي يلعبه الدين في تلك البلدان.

ويرى "موريس ديفرجيه" أن الأحزاب التي تظهر نتيجة عوامل خارجية تكون أكثر مركزية من تلك التي تظهر نتيجة عوامل داخلية وهي أكثر تنسيق من الناحية الايديولوجية وتعمل على تنمية المصالح الاقتصادية والصناعة في التنظيم السياسي القائم[2].

---

[1] حسين عبد الحميد رشوان، **مرجع سابق**، ص 46.

[2] **نفس المرجع**، ص 47.

وكذالك لعبت الأزمات التاريخية دورا مهما في نشأة الأحزاب وتطورها لذا نجد كذالك من بين عوامل نشأة الأحزاب أزمة الأنساق السياسية.

3) أزمة الأنساق:

تؤدي الأزمات التاريخية الى ظهور الأحزاب وتعتبر عاملا هاما في تجديد نمو تطورها ومن الأزمات السياسية الداخلية التي اعترت الأمم المتحدة خلال عصر تشكيل الأحزاب السياسية: التشريع والتكامل والمشاركة، فالهيئة التشريعية تعتبر مصدر لظهور الأحزاب في بداية مراحلها في أوربا وهي الأحزاب التي ظهرت نتيجة عوامل داخلية، كما حدث في الحكم الاستعماري في الجزائر 1954 ظهرت الأحزاب السياسية بعد فشل القيادة الحكومية في معركتها مع أزمات التشريع.

وتؤدي أزمات التكامل الى ظهور الأحزاب السياسية وتتعلق هذه الأزمات بالتكامل الاقليمي، ففي أوربا ظهرت الأحزاب في ألمانيا وايطاليا خلال فترات التكامل، فقد ظهر الحزب "ليافاري" المركزي خلال فترة الصراع بين بافاريا وروسيا.

وترتبط الأحزاب السياسية في بداية نشأتها في معظم البلدان بما نسميه بأزمة المشاركة، فالتحول الاقتصادي والاجتماعي أدى الى تغيرات ضخمة في أنساق التدرج الاجتماعي القائم فقد صار إنهيار الإقطاع في العالم العربي الى ظهور الحاجة الى التمثيل السياسي، وتؤدي التغيرات في نمو صفوات جديدة الى إضعاف أصحاب السلطة التقليدين[1].

بصفة عامة يمكن القول أن مولد ونمو الأحزاب مرتبط بالديمقراطية وباتساع هيئة الناخبين وبتبني نظام الاقتراع العام وتقوية مركز البرلمانات، فكلما إزداد مهام البرلمانات وشعرت باستقلاليتها كلما ازداد عدد الناخبين، كلما بدا من الضروري تكتب لجان قادرة على تنظيم الناخبين لكي تكون أصواتهم مؤثرة.

[1] حسين عبد الحميد رشوان، **مرجع سابق**، ص 53.

المبحث الثاني: تعريف الأحزاب السياسية

نستعرض في هذا المبحث مفهوم الأحزاب السياسية في بعض المعاجم السياسية وكذالك نتطرق الى تعريف الحزب السياسي حسب الفقه العربي وكذالك الفكر الماركسي وأخيرا في الفكر الليبرالي.

1)تعريف المعاجم والموسوعات السياسية:

أ- **لقد عرفت الموسوعة السياسية الحزب السياسي:** على أنه مجموعة من الناس ذوي الاتجاه الواحد، النظرة المتماثلة، والمبادئ المشتركة يحاولون أن يحققوا الأهداف التي يؤمنون بها، يرتبطون ببعضهم البعض وفقا لقاعدة أو قواعد تنظيمية مقبولة من جانبهم تحدد علاقاتهم وأسلوبهم ووسائل عملهم[1].

كما يلاحظ أن هذا التعريف ينطوي على ثلاث جوانب أساسية وهي:

* جانب الفكر والإيديولوجيات التي تجمع الأعضاء وتصوغ مشروعهم.
* جانب الأهداف والمقاعد التي يتنافسون من أجلها.
* جانب أو عنصر التنظيم الذي يوجه الحزب ويضمن تنافسه واستمرار وجوده.

ب- **معجم العلوم السياسية والمؤسسات السياسية:** فيعرف الأحزاب أنها: "جماعات دائمة ومنظمة بتجمع أعضاءها من أجل مشروع مشترك، ومصالح موحدة في إطار الديمقراطية التمثيلية هدفها هو الوصول الى السلطة والحصول عليها من خلال طريقة دستورية وليس بالتزوير".

ج- **أما في الفكر العربي** فنجد عدة تعاريف للأحزاب السياسية، من بينها:

تعريف "**سليمان الطماوي**" : "جماعة متحدة من الأفراد تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم لتنفيذ برنامج سياسي معين".

أما "**أسامة الغزالي**" يعرف الحزب السياسي على لأنه: "إتحاد أو تجمع ذي بناء تنظيمي على المستويين القومي والمحلي يعبر في جوهره على مصالح قوى اجتماعية محددة

[1] عبد الوهاب الكيالي وكمال زهري، **الموسوعة السياسية**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1974، ص 228.

يستهدف الوصول الى السلطة أو التأثير عليها بواسطة أنشطة متعددة خصوصا من خلال تولي ممثليه المناصب العليا العامة"[1].

2)مفهوم الحزب السياسي في الفكر الماركسي:

يرتبط تعريف الحزب السياسي في الفكر الماركسي بالإطار الشامل للإيديولوجية الماركسية والتعبير عن مصالح طبقة اجتماعية معينة وأحد عناصر الصراع السياسي في المجتمع من أجل الاستحواذ على السلطة، إذ يقوم الحزب بدورة طليعي يعكس بشكل أساسي خدمة الأهداف الاشتراكية التي يقررها الحزب فتمتثل أو تخضع لإرادته على اعتبارها ضمان للوحدة الاشتراكية والسياسية الصلبة لكل مجتمع، والتطور الهادف المتكافئ لكل عناصر البناء الاشتراكي، ويعرف الحزب السياسي في الفكر الماركسي أنه: "تنظيم يوحد الممثلين الأكثر نشاطا بطبقة معينة يعبر عن مصالحها ويقودها في الصراع الطبقي"، أما "جراشمي" فالحزب عنده "وكالة سياسية للطبقة العامة تركز مسؤوليتها حول تطور الظروف السياسية وتنظيمها من أجل تأسيس دولة العمال"[2].

من خلال الفكر الماركسي فالحزب له دور في خدمة الطبقة الكادحة وإزالة الاستغلال وهو طبقي يتم التركيز فيه على التكوين الاجتماعي لأعضائه وعلى الارتباطات الاقتصادية والمراتب التي يحتلونها في السلم الاجتماعي.

3)مفهوم الحزب السياسي في الفكر الليبرالي:

اختلفت التعاريف التي تناولت مفهوم الحزب في الفكر الليبرالي من التركيز على الجانب التنظيمي الايديولوجي أو كلاهما:

[1] فضلون أمال، "استخدام السياسة للصحافة للتأثير على الرأي العام"، مذكرة ماجستير،قسم علوم الاعلام والاتصال، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة باجي مختار عنابة، ص 64.

[2] **نفس المرجع**، ص ص 66-67.

أ- من حيث التركيز على الجانب التنظيمي:

يعتبر "**موريس ديفرجيه**" : "أن الحزب السياسي هو تنظيم في المقام الأول ليس جماعة بل مجموعة من الجماعات واتحاد لمجموعة صغيرة من خلال قوانين منظمة"[1].

ومن خلال هذا التعريف نلاحظ تركيزه الشديد على الجانب التنظيمي أو الداخلي ولم يشر الى الجانب الايديولوجي الذي يوجه هذه الفروع أو الجمعيات.

كما يقترب كل من "**لابالومبرا**" و"**وينز**" من التعريف السابق في رؤيتهما للأحزاب السياسية من حيث كونه تنظيم رسمي هدفه الرئيسي هو وضع أشخاص في المناصب العامة أو الاحتفاظ بها حيث يهيمنون وحدهم أو بالائتلاف مع غيرهم في إدارة الحكم الذي يتولى صياغة وتنفيذ السياسيات العامة على ضوء ذلك يحددان أربعة عناصر لمفهوم الحزب السياسي:

- استمرارية التنظيم: أي أنه التنظيم الذي لا ينحل أو يتوقف يتوقف أحد القادة أو استقالته أو موته.
- منظمة ظاهرة أو ممتدة على المستوى المحلي: أي أنها تتوفر على اتصالات داخلية ومنظمة وعلاقات محليا ووطنيا.
- توفر الارادة لدى القادة للحصول على السلطة والحفاظ عليها وعلى سلطة القرار فرديا وجماعيا على المستوى المحلي والوطني.
- اهتمام التنظيم بتجمع الأنصار والمؤيدين أثناء الانتخابات والمناسبات الأخرى على التأييد الشعبي[2].

ب- من حيث التركيز على الجانب الايديولوجي:

يعرف "**أيدموند بيرك**" الحزب السياسي كما يلي: " جماعة منظمة من الرجال منفذة للعمل المشترك لخدمة المصلحة الوطنية حسب المبدأ المتفق عليه"[3].

---

[1] Daniel Louis Leiler : **Les Partis Politique**, Armand Colin, Paris, 2000, P23.

[2] فضلون آمال، **مرجع سابق**، ص 65.

[3] Daniel Louis Leiler **, op, cit**, p 23.

بينما "**جون جيكال**" و"**أندري هوريو**" يقدمان التعريف التالي للأحزاب السياسية: "إن الحزب السياسي تنظيم دائم يتحرك على مستوى وطني محلي من أجل الحصول على الدعم الشعبي، يهدف الى الوصول الى السلطة بغية تحقيق سياسة معينة"[1].

ركزت بعض التعاريف السابقة على خاصية التنظيم في الحزب السياسي ومسألة التوزيع والانشار وعدم التمركز في منظمة واحدة، بينما ركزت الأخرى على العنصر الايديولوجي ووجود التفاف أعضاء الحزب الواحد حول مبادىء سياسية، أفكار، اتجاه سياسي متفق عليه، هو ما يدل على الجانب الايديولوجي الذي ترتكز عليه هذه التعاريف، باعتباره فكر يستقطب عددا من أفراد الشعب للانضمام الى الحزب وتأييده في الانتخابات، وتوفير النفقات اللازمة للصرف على أنشطة الحزب المختلفة وعمل الدعاية اللازمة لخوض الحياة السياسية والانتخابات.

فكل من الجانب الايديولوجي والجانب التنظيمي هما مصممان في بنية أي حزب سياسي لأنهما يكونان بطاقة هوية الحزب السياسي[2].

وفي الأخير يمكن أن نعرف السياسي على أنه تنظيم شعبي يستقطب الرأي العام ويستهدف تولي السلطة في الدولة وذلك باستعمال طرق ووسائل متنوعة ومشروعة.

ولذلك نقول أن الديمقراطية ترتكز على التعددية الحزبية وعلو وجود ضمانات فعلية لممارسة الحريات العامة وخاصة لضمان حقوق المعارضة كما ترتكز على سيطرة روح من التسامح تترجم عمليا باحترام متبادل لكل الآراء.

---

[1] Jean Giquel Et André Hourion, **Droit Constitutionnel Et Institution Politique**, Dalloz, Paris, 1985, P228.

[2] فضلون آمال، **مرجع سابق**، ص 66.

المبحث الثالث: تصنيف الأحزاب السياسية

إذا انتقلنا الى تقسيم الأحزاب السياسية فإنه يمكن تقسيمها من حيث القاعدة البشرية الى جماهيرية وطلائعية، أو من حيث الفلسفة الى محافظة واشتراكية، وسوف نتبنى التقسيم الأخير دون اهمال الأول.

1) الأحزاب المحافظة:

ظهرت في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية وتتميز باهتمامها بالنوعية وليس بعدد المنخرطين فيه سواءا بانتمائهم العائلية أو بثرواتهم لسد نفقات الحملات الانتخابية، كما أنها لا تتطلع للجماهير لما يتمتع به أعضاءها من امتيازات خاصة وارتباطهم بالأفكار التقليدية فضلا عن افتقارها لإيديولوجية واضحة فقيام ميزانيتها على المنح و الهبات.

أما هيكلتها القاعدية فتعتمد على اللجان المحلية المشكلة من أعضاء معينين، ومرشحين وتتمتع باستقلالية كبرى عن الهيئات المركزية إلا أن التنظيم المحكم لطريقة الانتخابات قد أثر على هذه الاستقلالية[1].

2) الأحزاب الاشتراكية:

لقد ظهرت هذه الأحزاب أثناء الحكم البرجوازي، وتطورت واتسع نطاقها نتيجة مساوىء النظام الرأسمالي غير أنها انقسمت على نفسها فظهرت أنواع عديدة من الأحزاب تستمد بعض مبادئها من الاشتراكية، إلا أن أغلبيتها لا صلة لها على الاطلاق بالاشتراكية بالأحزاب الفاشية والأحزاب العمالية أو الاشتراكية، في بعض الدول.

تنقسم الأحزاب الاشتراكية الى نوعين: الأحزاب الجماهيرية وأخرى طلائعية:

فالأحزاب الاشتراكية الجماهيرية تعتمد على العمال وهي مفتوحة للجماهير وتتكون ميزانيتها من الاشتراكات التي يدفعها المنخرطون، كما تتميز عن غيرها من حيث الهيكلة القاعدية، فهي تقوم على التنظيم القاعدي المتمثل في القيم ولها ايديولوجية معتدلة يهدف في مرحلة أولية الى جماعة الأغلبية من استغلال الأقلية وأخيرا تحقق رفاهية المجتمع في جانبها النظري[2].

---

[1] **منتديات الجلفة لكل الجزائريين والعرب**، على رابط الانترنيت التالي: http://www.djelfa.info./ vu le 03/06/2016 à14 :44.

[2] **نفس المصدر**.

أما الأحزاب الشيوعية فشأنها شأن الأحزاب الاشتراكية، والغرض منها هو توسيع فكرة الديمقراطية وهي وليدة الانقسام الذي حدث في الأحزاب الاشتراكية، غير أنها وإن كانت تعتمد على قاعدة عريضة من الجماهير إلا أنها تتميز من ناحية لاعتناقها لإيديولوجية أكثر وضوحا ولو من الناحية النظرية، فضلا عن اقتصار الانخراط فيها على الأفراد الذي يمثلون طليعة الطبقة العاملة الواعية أي الأحزاب الطلائعية، وقيام تنظيمها وهيكلتها في القاعدة على خلية المؤسسة المشكلة من عدد قليل من المناضلين، والسبب في ذلك يعود الى أن المصالح المادية للعمال حسب وجهة النظر الماركسية تحتل الأولوية على المصالح السياسية كما تتميز هذه الأحزاب بقيامها على المركزية الديمقراطية، التي تعني انتخاب هيئات الحزب من القاعدة الى القمة، والتزام الهيئات الأدنى بقرارات الهيئات العليا[1].

[1] **منتديات الجلفة لكل الجزائريين والعرب**، نفس المصدر.

المبحث الرابع: وظائف الأحزاب السياسية

تساهم عدة عوامل في تنويع الوظائف التي تقوم بها الأحزاب السياسية والتي يرجع بعضها للبيئة الاجتماعية والسياسية التي تتواجد فيها هاته الأحزاب، طبيعة النظام السياسي أحادي أو تعددي أيضا من حيث التقدم الاقتصادي، مجتمعات موحدة دينيا وثقافيا، أو تخترقها توترات داخلية وانقسامات عرقية.

ومن هنا يمكن أن نجمل أهم الوظائف التي تقوم بها الأحزاب السياسية فيما يلي:

- **وظيفة التعبير عن رغبات الجماهير:** يقوم الحزب بتوجيه الرأي العام وتكوينه وعند قيامه بهذه العملية يسعى لتوطيد نفوذه إما بكسب ثقة المواطن أو بالضغط على الحكومة في حالة المعارضة.
- **وظيفة تكوين الرأي العام وهيكلة الاقراع:** يعتبر من بين الوظائف المحورية في حياة الحزب السياسي ومن خلالها يقوم بتوجيه المواطنين المحوريين في حياة الحزب السياسي، ومن خلالها يقوم بتوجيه المواطن وايقاظ روح المسؤولية فيه[1].
- **وظيفة تكوين واختيار النخبة السياسية:** يتفق الجميع أن الاحزاب السياسية تسعى الى كرسي الحكم وممارسة السلطة أو المشاركة فيه، وهذا من خلال الحزب، فإنها تعتبر أيضا مدارس تلتقي فيها مبادىء ممارسة السلطة وغالبا مالا تعترف الجماهير إلا بأولئك الذين يقع اختيار الحزب عليهم لتمثيلهم في المعارك الانتخابية، ويرافق هذه العملية التكوينية عملية انتقاء المرشحين أو الاطارات السياسية.
- **وظيفة تنظيم المعارضة:** والمعارضة في النظم الديمقراطية لها أهمية كبرى حيث تمكن الجميع من إبداء الرأي المساند أو المخالف ويتم ذلك في إطار قانوني منظم يجعل من المعارضة جزءا لا يتجزأ من الديمقراطية التعددية ويلعب الرأي العام دورا كبيرا في تنمية المعارضة فهو المبادر برغبة التغيير[2].
- **وظيفة التوفيق الاجتماعي:** من المعلوم أن كل نظام سياسي يبذل جهده من أجل الاستمرارية والبقاء، تسعى بدورها الى تدمير والقضاء على النظام، أو تغييره لصالحها

[1] قارو حسيبة، **مرجع سابق**، ص 37.

[2] **نفس المرجع**، ص38.

لهذا فإن الحزب عن طريق تأطير وتنظيم وتنسيق جهوده مثل هذه الجماعات أو الفئات عن طريق التعبير عن طموحاتهم بشكل رسمي، بفرغ شحنة العنف في المجتمع وبالتالي يعمل على تهدئة الصراع الاجتماعي داخل المجتمع، وجعله صراعا تنافسيا ديمقراطيا وباالتالي يحقق التدول السلمي على السلطة والحفاظ على النظام السياسي نفسه، وبالتالي تحقيق الوفاق الاجتماعي[1].

- **وظيفة المشاركة في صنع العامة ومراقبة تنفيذها:** فالحزب السياسي دائما يسعى لممارسة دوره في هذا الخصوص رغم اختلاف أهميته ووزنه من حالة لأخرى إلا أن مرجعه هو طبيعة الحزب باعتباره يمثل امتدادا لأجهزة الدولة وأحد أدواتها للتعبئة والتوجيه والضبط، والسيطرة في بعض الحالات أو باعتباره المسيطر على أجهزة الدولة في حالات أخرى[2].

[1] قارو حسيبة، **مرجع سابق**، ص 39.

[2] علي الدين هلال سوقي، محمد اسماعيل محمد، **اتجاهات حديثة في علم السياسة**، دراسة حسين توفيق، دراسة الأحزاب السياسية في العالم الثالث، اللجنة العلمية للعلوم السياسية والادارة العامة، 1999، ص 184.

المبحث الخامس: ظاهرة الانشقاقات الحزبية في الجزائر

تعد ظاهرة الانشقاقات الحزبية سمة رئيسية للحياة الحزبية وهذا ما عرفته الكثير من الأحزاب السياسية عبر العالم.

1) تعريف الانشقاق الحزبي:

الانشقاق في اللغة: جاء في القاموس الألفبائي للانشقاق مصدر كلمة "انشق" "انشقاقا"، أي يعني تصدع بتصدع تصدعا أي تشقق البناء أو تفرقوا بعد أن كانوا مجتمعين.

الانشقاق في الاصطلاح: هو وصف للحالة التي تحدث في شكل خروج وانفصال فردا أو جماعة كانت الأخيرة عبارة عن كتلة واحدة فتفرقت هذه الجماعة لأسباب ذاتية أو خارجية خارجة عن ارادتها، وبالتالي يمكن وصف حالة الانشقاق الحزبي بأنه حالة اختلاف أو انقسام ثن تفرق وتجزأ الأعضاء المكونين للحزب حول المبادئ والأهداف أو السياسات وينتج عن تلك الحالة ولادة حزب أو تفريخ أحزاب جديدة قائمة على أسس جديدة[1].

الانشقاق الحزبي هو جروح فرد أو مجموعة من الحزب ليؤسس حزبا جديدا أو لينضم الى حزب آخر، وبالتالي عندما يقدم العضو استقالته من الحزب وينضم الى حزب آخر فهذا انشقاق، أما عندما يقدم العضو استقالته دون الانضمام الى حزب آخر فهذا لا يعد انشقاقا بل يعتبر اعتزالا سياسيا.

2) التفسيرات النظرية لظاهرة الانشقاقات الحزبية:

عرضت الدراسة ثلاثة اتجاهات رئيسية لتفسير ظاهرة الانشقاقات الحزبية:

- **الاتجاه الأول:** هو بيئة النظام الحزبي والتي اعتمدت على شكل النظام الانتخابي، وقواعد تكوين الأحزاب حيث أوضحت الدراسة بأن هناك نظم انتخابية قد تشجع على الصراع بين الأعضاء داخل الحزب الواحد، في حين أن النظم الانتخابية الأخرى قد تجعل الأحزاب كتلة واحدة، فعلى الرغم من نظام التمثيل النسبي، هو الخيار الأرجح

[1] الجيلاني بن الحاج يحي وآخرون، **القاموس الألفبائي**، تونس: الأطلسية للنشر، 1997، ص 315.

بالنسبة للديمقراطية الناشئة حيث أنه يضمن تمثيل الأحزاب الصغيرة والحاصلة على أصوات بسيطة، إلا أن تطبيقه أدى الى انشقاق بعض الأعضاء من أحزابهم.

فهناك علاقة وثيقة بين قواعد تكوين الأحزاب على الانشقاقات الحزبية، فكلما كان من اليسر تأسيس أحزاب سياسية زادت الانشقاقات وتأسست أحزاب جديدة، وذلك لعدم وجود قواعد وإجراءات معقدة يصعب معها انشاء الحزب[1].

- **الاتجاه الثاني:** هو البيئة الداخلية للأحزاب، واعتمدت الدراسة في هذا الاتجاه بشكل أساسي على متغيرين هما الديمقراطية الداخلية، وبذلك أشارت الدراسة الى أهمية الديمقراطية الداخلية في دعم وتقوية الاستقرار الحزبي، باعتبار أن الديمقراطية هي القدرة على تحقيق أعلى درجات التشاركية والتنافسية والتمثيل لأعضاء الحزب، فضلا على أنها تعد أمرا حيويا وصحيا لمواجهة الصراعات والانشقاقات، إضافة الى ذلك فإن معدل دوران النخبة الحزبية من المعايير للتعرف على مدى الديمقراطية، داخل الأحزاب السياسية، وهذا ما طرحه " صامويل هينتجتون" والذي يرى أن نجاح الحزب في الاتيان بأعضاء ورؤساء جدد على نحو يعكس قوة مستواه التنظيمي والمؤسسي، أما عدم قدرته على تجنيد فصائل جديدة يجعل الحزب مصابا بالشيخوخة ما يؤدي في النهاية الى ظاهرة الانشقاق بين الأجيال داخله، وذلك بغياب آلية لحل النزاعات، وافتقاد الحزب لمثل هذه الآليات الواضحة لحل الصراعات والخلافات يؤثر على وحدة وتماسك الحزب، على نحو يجعل الانشقاق هو الخيار الأوحد لحل الخلافات وإنماءها[2].
- **الاتجاه الثالث:** ركز على النخب والقيادات الحزبية، واعتمدت الدراسة في هذا الاتجاه على عاملين يتصل أولهما بمدى مهارة القيادات في استيعاب الخلافات واحتواء الأعضاء ذوي التوجيهات الاجتماعية، والثقافية المتباينة، ويرتبط ثانيهما بتراجع القيادات السياسية ونفوذ رجال الأعمال، فظهور الأحزاب المنشقة هو نتيجة لفشل القيادات الحزبية في تحقيق المصالح والأهداف الاجتماعية لممثليها، وتوصيل مطالبهم بالشكل الصحيح، نتيجة لتجميع بعض الأحزاب في عضويتها جماعات مختلفة، وقد أصبحت الأنشطة

[1] مونيكا وليام، **الانشقاقات الحزبية – دراسة حالات من الأحزاب المصرية**، المركز العربي للبحوث والدراسات، 02 مارس 2016.

[2] **نفس المرجع.**

السياسية بمثابة مشاريع تجارية، نتيجة لتزايد استخدام كبار رجال الأعمال لأموالهم في انشاء أحزاب الجديدة في العديد من الدول، وأن الأمر قد وصل الى ليقام قيادات الأحزاب بممارسات تثير الجدل، مثل طلب تبرعات كبيرة من الراغبين في الترشح باسم الحزب وهذا في العديد من دول العالم مثل مصر.

3)مراحل ومحددات الانشقاق الحزبي:

من يتابع مسار الانشقاقات يكتشف أنها ليست وليدة اللحظة أو تحدث بشكل فجائي وإنما تمر بمراحل عدة ونجدها كالتالي:

1. **مرحلة معارضة الأفكار أو قيادة الحزب:** فالمعارضة هي الخطوة الأولى للانشقاق والتي تحدث نتيجة اتخاذ قرارات من قبل القيادة، دون مراعاة المعترضين، ومع زيادة المعارضة وفشل قيادة الحزب في احتواء الموقف تتصاعد الأزمة، وهذا ما يؤدي في نهاية المطاف الى حدوث انقسامات يغلب عليها الصراع[1].
2. **مرحلة الصراع الداخلي:** وتأتي مرحلة الصراع بعد المعارضة ويستند الصراع عندما يضم الحزب فصائل متباينة ذات مصالح مختلفة، وأشار الباحث الى أن جوهر الصراع هم الاستقطاب الكبير بين الأجنحة التي لها تطلعات متباينة يصعب التوفيق بينها في آن واحد، فمع غياب قنوات التواصل بين تلك الأجنحة المتصارعة يعمل كل طرف على ازاحة الآخر مما يؤدي الى اتساع دائرة الصراع.
3. **اتساع دائرة الصراع والانشقاق داخل الحزب:** وتعد المرحلة الأخيرة هي مرحلة اتساع الصراع والتي تحدث عندما يصبح الصراع غير مقتصرا على القيادات فحسب، بل يمتد الى أتباعهم، كما يصعب الأمر عندما تتساوى قوة الفصلين المتصارعين، ويصبح الرئيس طرفا فيها، وهو ما يدفع الفصيل الأقل تكليفا بالانشقاق عن الحزب، فمحددات الانشقاقات الحزبية حددت أساس التوازن بين تفضيلات الفصائل، وهو ما يرتبط بسياسات قيادة الحزب تجاه الفصائل أو الأعضاء، ومدى القدرة على التوازن في تفضيلاتهم، وكذالك مدى فعالية الولاء للحزب فهو يعتبر قاعدة داخلية في التنظيم السياسي لأنه يتم طوعيا باختيار العضو، وأن الولاء يضمن للحزب التماسك والتضامن من أجل تحقيق مصالح الحزب بعيدا عن أي مصالح شخصية، وهذا بالطبع يحد من

[1] مونيكا وليام، **مرجع سابق**.

حالات الانشقاق، وأخيرا تقدير الأعضاء لتكلفة وعائد الانشقاق وهو وعي وإدراك الأعضاء لتداعيات الانشقاق.

4. **أسباب الانشقاقات الحزبية:** تختلف أسباب الانشقاقات الحزبية من حزب لآخر ومن حالة الى أخرى:

أ- **العوامل التاريخية والثقافية:** تلعب العوامل التاريخية والثقافية دورا هاما في عملية الانشقاقات الحزبية لأن ثقافة الانقسام متأصلة في المجتمع الجزائري، بل إنها تكون احدى مميزاته الأساسية، فالمجتمع مبنيا على أسس قبلية وعشائرية لها انعكاساتها الواضحة على السلوك السياسي، تتجلى على الخصوص في الانتماء الحزبي والترشح والتصويت الانتخابي.

كما أن العوامل التاريخية تفسر في كثير من الأحيان هذه الميولات الانشطارية، حيث لم تسلم الأحزاب السياسية من داء التفكيك حتى في مرحلة الحركة الوطنية عندما كان العمل الحزبي أحد آليات مقاومة الاستعمار، فحزب نجم شمال افريقيا مثلا الذي تأسس في مارس 1929 برئاسة "مصالي الحاج" عرف عدة انشقاقات بعد أن تحول الى "حزب الشعب" ثم "حركة انتصار الحريات الديمقراطية" التي عرفت بدورها صراعات نتج عنها انقسام الحزب الى جناحين المصاليون المركزيون[1].

ب- **العوامل الشخصية:** تعتبر الدوافع الشخصية أهم عوامل الانشقاق ويمكن ارجاعها الى عاملين أساسيين هما:

1. **شخصية السلطة:** من أكبر المظاهر السلبية التي أصبحت تميز الأجهزة القيادية للأحزاب السياسية شخصية السلطة حيث تحول الحزب الى زعيم يجسد الحزب، ويمثل الشخصية المحورية التي يدور حولها فهو القائد الملهم الذي لا يمكن أن ترده كلمة ولا تناقش قراراته بشكل يكسبه هالة سياسية وقداسة تجعله بمنأى عن المحاسبة وتكيبه المناعة التي لا تبعده عن المنصب، كما نجد هذه الظاهرة في الجزائر فالأحزاب تعود الى أسماء مؤسسيها فهي مرتبطة بأسمائهم مثل حزب نحناح، حزب جاب الله، حزب أيت أحمد،....

[1] الأمين سويقات، **الانشقاقات الحزبية في الجزائر والمغرب (دراسة في الأسباب والتحديات)**، دفاتر السياسة والقانون، ع5، جوان 2016، ص 198.

2. **البحث عن المناصب والنفوذ:** يعتبر السعي لشغل مناصب قيادية في الحزب والترشح في فوائده، والتعيين بواسطته في وظائف تنفيذية أحد أهم أهداف الانضمام للحزب وحق مشروع لكل مناضل، إلا ذلك يصطدم بعوائق قد تكون موضوعية أحيانا وغير موضوعية أحيانا أخرى، وهذا ما يفسر ارتباط العديد من حالات الانشقاق بالمواعيد الانتخابية حيث يلجأ بعض المناضلين الى تأسيس أحزاب جديدة أو الالتحاق بالأخرى، ففي الانتخابات التشريعية في الجزائر سنة 2007 عرف التجمع الوطني الديمقراطي مثلا حركة انشقاق استفاد منها شريكه في التحالف الرئاسي جبهة التحرير الوطني، وهو ما اعتبر هجرة سياسية معاكسة لتلك التي حدثت قبل عشرة سنوات بمناسبة الانتخابات التشريعية لسنة 1997.[1]

ج- **العوامل التنظيمية:** تتحكم العوامل التنظيمة في طبيعة السلطة ونمط توزيعها وانتشارها وطريقة تشكيلها وتتحدد بالعناصر التالية:

1. **العلاقة بين هياكل الحزب:** لكل حزب سياسي قانون أساسي يحدد هياكله على المستويين المركزي والمحلي ويوزع اختصاصها ويحدد العلاقة بينها وطريقة انشائها وتسييرها وتعيش قيادتها.

ففي الجزائر تتكون الأحزاب السياسية من أجهزة محلية وأخرى مركزية، بحيث نص قانون الجزائر العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية في مادته 50 أنه يمنع بشكل قطعي إنشاء الأحزاب لهذه التنظيمات بحيث "لا يمكن أن يكون للحزب السياسي ارتباط عضوي أو تبعي أو رقابي مع نقابة أو جمعية أو منظمة أخرى ليس لها طابع سياسي"[2].

وأن أغلب المكاتب الحزبية على المستوى المحلي لا تفتح ولا تنشط إلا في مواسم الانتخابات مما أدى الى ضعف مشاركة القاعدية والوسطى في صناعة القرار[3].

2. **عدم احترام دورية انعقاد المؤتمر:** تحمل دورية انعقاد المؤتمر ثلاث وهي:

- دلالات قانونية: تعبر عن احترام القانون الأساسي.

---

[1] الأمين سويقات، **مرجع سابق**، ص ص، 199-200.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون العضوي 04/12/المؤرخ في 12 يناير 2012 المعلق بالأحزاب السياسية**.

[3] ناجي عبد النور، **تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية في الجزائر**، الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2010، ص 148.

- دلالات سوسيولوجية: تتمثل في تمكين القواعد الحزبية من ممارسة حقها في انتخاب أجهزة الحزب وتحديد سياستة العامة
- دلالات سياسية: تتمثل في تجسيد فكره التناوب وتجديد النخب[1].

والواقع يثبت أن الأحزاب لا تحترم دورية المؤتمرات وتخضعها لحسابات سياسية وشخصية مما يجعلها فاقدة لدلالتها القانونية والسياسية والسوسيولوجية، وحتى في حالة احترامها شكليا فإنما غالبا ما تكرس الأمر الواقع لخدمة مصالح الأعضاء القياديين مما يؤدي الى:

1. بروز حركة اعتراضية قوية داخل الأحزاب تعبر عن عدم رضاها إما على الطريقة التي يتم بها التحضير للمؤتمر وإما الكيفية التي تم بها اعتماد الأجهزة المسيرة، وإما على نتائج المؤتمر وعدم تمكن بعض الأعضاء من الوصول الى الجهاز الوطني للحزب مما يؤدي للانشقاق.
2. ضعف نسبة التجديد في الأجهزة الحزبية التي تتجلى في ثلاث جوانب:
   - الابقاء على نفس الرؤساء.
   - اعادة انتخاب الأعضاء القدامى.
   - اللجوء الى توسيع العضوية في الأجهزة لضمان بقاء القدامى وامتصاص غضب الجدد.
3. أغلب المؤتمرات كان من بين أهدافها التحضير للانتخابات إلا أنها تؤدي في كثير من الأحيان الى مزيد من التشتت مما يجعل الأحزاب تدخل للانتخابات مقسمة[2].

د- **العوامل الخارجية:** رغم أن قيادات الأحزاب السياسية في تفسيرها للظاهرة تبرئ نفسها في كثير من الأحيان، وترجع أسباب اتخاذ المنشقين عنها الى أطماع شخصية تحركها مؤامرات خارجية، إلا أن هذا لا ينبغي وجود أياد خارجية وراء العديد من حالات الانشقاق[3].

فالسلطة السياسية عندما تشعر بتباهي قوة أي حزب سياسي تشكر بتحول فيه الى هية مراقبة لها، فإنها تسعى الى تشتيته بتشجيع المنشقين ودعمهم خاصة عندما يتعلق الأمر

---

[1] أمين سويقان، **مرجع سابق**، ص 203.

[2] أحمد بوز، **الأحزاب المغربية ورهان الانتقال نحو الديمقراطية**، المجلة المغربية للعلوم السياسية، ع1 (خريف، شتاء)، 2010-2011، ص ص، 47-50.

[3] أمين سويقان، **مرجع سابق**، ص 203.

بالأحزاب ذات التأثير العام في الحياة السياسية، كما أن السلطة تكافىء كل من ينشق عن أحزاب المعارضة بمنحهم مناصب في الدولة[1].

فترقية "عبد الوهاب دربال" و"الحبيب أدمى" القياديين في حركة النهضة ذات التوجه الاسلامي الى منصب وزير جاء بعد قيادتهما لحركة تمرد ضد رئيس الحركة ومؤسسها "عبد الله جاب الله"، أدت الى انسحابه منها، كما أن ضم القياديين في حزب "التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية" الذي يحسب على التيار العلماني "خليدة تومي" و"عمارو بن يونس" جاء على أثر انشقاقها عن الحزب.

وحتى حركات التمرد التي عرفتها بعض الأحزاب وخاصة الدائرة في فلك السلطة والرامية الى إبعاد قيادتها خاصة إبعاد "بلخادم عبد العزيز" و"أحمد أويحي" من حزبي السلطة "جبهة التحرير الوطني" و"التجمع الديمقراطي" تدخل ضمن مخطط عام جاء في أعقاب ما يسمى بالربيع العربي الذي دق ناقوس الخطر ورخ الشعور بضرورة التغيير السلمي الذي أعلنه الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" بإبعاد الوجوه القديمة من المشهد السياسي، وخلق واقع جديد داخل المشهد السياسي[2].

[1] ناجي عبد النور، **مرجع سابق**، ص 49.

[2] رشيد بن، **تحنيط تكنوقراطي للنفاق من جبل "طاب جنانو"**، الشروق، 12 جانفي 2013، ص 19.

خلاصة واستنتاجات:

إن الأحزاب السياسية تعد همزة وصل بين المواطن والسلطة، حاملة ومدججة ببرامجها وأفكارها ومبادئها التي تتطلع الى آراء وحريات الأفراد بصفة عامة ومناضليها بصفة خاصة.

فهي تلعب دورا أساسيا في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية وتطوير مناهج الحياة وكذالك تعمل على توطيد العلاقات المؤسساتية والمجتمعية ولكن تأثر الأحزاب السياسية بالأوضاع السياسية العامة من نظم وأزمات قد تحول دون تأدية وظيفتها على أكمل وجه وهذا ما شهده تاريخ الأحزاب السياسية منذ نشأتها، ولعل أبرز التطورات في الميدان السياسي الذي عرفته العديد من دول العالم كانت معظم أسبابها منبثقة عن الأحزاب السياسية.

الفصل الثاني:

التطور السياسي التاريخي للظاهرة الحزبية في الجزائر

-التحول الديمقراطي-

تمهيد:

سنحاول من خلال هذا الفصل دراسة التطور السياسي للظاهرة الحزبية في الجزائر، وذلك بدراسة مختلف العقبات والكفاح السياسي الذي مرت به النخبة السياسية، ثم دراسة بناء الدولة الجزائرية المستقلة من خلال تجربة الأحادية الحزبية وتجسيدها لنظام الحزب الواحد، وكذالك سوف نتطرق الى أسباب ودوافع التحول الديمقراطي وتبني مسار التعددية الحزبية مبرزين واقع الأحزاب السياسية في هذه الفترة، وفي الأخير سوف نستعرض ظاهرة الانشقاقات السياسية التي طالت هذه الأحزاب بالبحث عن مراحلها وأسبابها.

المبحث الأول: تجربة الأحادية الحزبية في الجزائر

لقد شكلت الظروف التاريخية التي رافقت ميلاد الدولة الجزائرية تأزم الوضع الأمني، ووصول الأطراف السياسية المشكلة لمختلف هيئات الثورة التحريرية الى مواجهة العنيفة، وهكذا كان يوحي بأن الصراع على مقاعد الحكم ستأخذ شكلا عنيفا بعد أزمة صاعقة 1962، باسم المشروعية التاريخية والثورية.

بحيث تم انتهاج سياسة حزبية أحادية مبنية على الأسس الاشتراكية، اعتقادا منهم أنها الوسيلة الوحيدة للنهوض بالدولة ولهذا وضعت استراتيجية لاقصاء كل الأطراف المناهضة للسياسة الحاكمة، وقد أصبح عهد الانقسامات السمة المميزة لحزب جبهة التحرير الوطني، خاصة بعد المحاولات التي أريد منها شخصية السلطة في يد المجموعة تسود باسم "الحزب"، وقد تم ترسيخ ذلك بالنصوص القانونية اللازمة لهيمنة رئيس الدولة والحزب[1].

1) الأحزاب السياسية في الجزائر قبل الاستقلال:

يعرف العمل الحزبي في الجزائر بتقاليده القديمة تعود الى فترة العشرينيات من القرن الماضي إبان الفترة الاستعمارية، إذ بعد انهاء المقاومة الشعبية التي دامت أكثر من 70 سنة، وتدمير المؤسسة الاجتماعية في الريف من قبل الجيش المحتل، انتقل النضال الوطني من الأرياف الى المدينة ومن السلاح الى السياسة وقد ساعد على بروز المقاومة الوطنية السياسية عدة عوامل نجد منها:

- وجود طبقة بورجوازية مثقفة من الجزائريين الذين تعلموا مع المؤسسات التعليمية والإدارية والفرنسية.
- تأثير حركة الاصلاح الديني في العالم الاسلامي على العلماء الجزائريين.
- تأثير المهاجرين الجزائريين على فرنسا بالحركة العالمية اليسارية التي انخرطوا فيها وتعلموا أساليب القتال من خلالها.

[1] توازي خالد، **مرجع سابق**، ص 89.

- تأثير الحرب العالمية الأولى في الوعي السياسي حيث احتك المقاتلون الجزائريون في صفوف الجيش الفرنسي بمختلف الاتجاهات الفكرية والتيارات السياسية[1].
- صعود الجبهة الشعبية اليسارية للحكم في فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية وقضاء الحريات النسبية التي أتاحها.

كل هذا أدى الى تشكيل تيارات وطنية مختلفة، وطنية شعبية، استقلالية ، اسلامية، اصلاحية، ليبرالية، اندماجية وشيوعية عالمية تضم عدد كبير من الشخصيات المستقلة والأحزاب والجمعيات والنوادي ووسائل الاعلام تبلورت في الأخير بشكل عام في أربع تشكيلات أساسية هي "جمعية العلماء المسلمين" (سنة1931) وحزب "نجم شمال افريقيا" ثم تحول الى "حزب الشعب الجزائري"، ثم "حركة انتصار الحريات الديمقراطية"، "كونفدرالية النخبة" (1927) تطور في الأخير الى "الاتحاد الديمقراطي لأحباب البيان الجزائري" (1946) و"الحزب الشيوعي الجزائري" (1936).

استطاعت هذه الأحزاب أن تؤدي أدوار سياسية مهمة وساهمت بشكل كبير في المحافظة على القضية الوطنية بمختلف أبعادها الحضارية والاجتماعية والثقفية والسياسية، غير أن الهمجية الاستعمارية وحملات التشويه والتزوير والقمع قضى مع مرور الزمن على أدورا الوساطة هذه واتجه النضال الجزائري الى الحلول الراديكالية التي تبنتها مجموعة من شباب المنظمة الخاصة التابعة لحركى انتصار الحريات الديمقراطية[2].

وبعد الاستقلال وبعد أن سيطر تحالف قيادة الأركان مع السيد "أحمد بن بلة" رفض العودة الى التعددية، وفرض نظام الحزب الواحد والاتجاه الأحادي في كل المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، نحن قيادة "جبهة التحرير الوطني"[3]. بل قصرت تجربة الرئيس هواري بومدين نفس المنهج فكان الحزب مجرد جهاز بيروقراطي.

ولقد تحول هذا الحزب خلال فترة الأحادية الحزبية الى وسيلة للترفيه الاجتماعي (كالمعلمين والموظفين الذين زاد عددهم في هذه الفترة وقل أدائهم وقيمتهم الرمزية).

---

[1] عبد الرزاق مقري، **التحول الديمقراطي في الجزائر**، ددن، دت، ص 11.

[2] **نفس المرجع**، ص 12

[3] علي بن محمد، **جبهة التحرير الوطني بعد بومدين حقائق ووثائق**، الجزائر: دار الأمة للنشر والتوزيع، 1998.

هذه التجربة الأحادية التي شوهت العمل السياسي الحزبي في نظر الكثير من الجزائريين وأبعدتهم بالاهتمام بالشأن العام[1].

إلا أن هناك بعض القيادات السياسية الثورية حاولت تأسيس أحزاب سياسية سرية معارضة بعد الاستقلال مباشرة[2].

فكون السيد " آيت أحمد" جبهة القوى الاشتراكية FFS (1963) الذي بقي متواجد الى حد الآن كأحد أحزاب السياسة المعارضة القوية نسبيا خارج البرلمان، وقد قام السيد "محمد بوضياف" في نفس الفترة بتكوين "حزب القوى الاشتراكية"D.B.S، الذي كان أقصر عمرا نتيجة للقرار الصادر بحله، الذي اتخذ من طرف قيادته في بداية الثمانينات، كما تأسس " الحزب الشيوعي" في 1966 تحت اسم "حزب الطليعة الاشتراكية".

بعض رموز التيار الاسلامي هي الأخرى قامت بتنظيم نفسها لتشكيل جمعيات، وذلك قصد القيام بأنشطة اسلامية (دينية)، ثقافية، وساسية، رغم أنها منعت من ذلك بعد الاستقلال (جمعية العلماء المسلمين)، ولقد تعرضت هذه الأحزاب الى مضايقات كثيرة وصلت الى حد التصفية والتعذيب والملاحقة حتى خارج الوطن[3].

2)تأثير الأحادية الحزبية على الدولة الجزائرية:

في نهاية الثمانينات حصلت أحداث 05 أكتوبر 1988 التي غيرت الخريطة السياسية للبلاد رأسا على عقب، حيث رأى الباحثين منهم "على الكنز"، هذه الأحداث تعتبر انتفاضة وتعبر عن وعي جماعي للشعب الجزائري، هذا الشعب الذي ضاق درعا من نظام الحزب الواحد وبالأزمة الاقتصادية الخانقة[4].

---

[1] ناصر جاني، **الفئات الوسطى والسياسية بين تشوهات الماضي وتحديات المستقبل**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد 16، أكتوبر 2004.

[2] Ramdan Rediala, **L'apposition En Algerie De Fin 1962**, Le PRS-CNDR.Le FFS. Edition : Rahma Algerie 1998, p22.

[3] عبد الرزاق مقري، **مرجع سابق**، ص 12.

[4] على الكنز، **دراسات حول الجزائر والعالم العربي**، الجزائر: دار بوشان، 1990، ص 08.

فلهذه الأحداث أسباب مختلفة منها اقتصادية اجتماعية ثقافية، تراكمت لتوليد تلك الأحداث المأسوية .

فسياسيا: وصل نظام الحزب الواحد في الجزائر الى حدوده القصوى، حيث بدأت بوادر الضعف على الدولة بحيث أن الحزب فقد سيطرته المطلقة على المجتمع، هذا الأخير الذي غيره في العديد من المرات على سخطه من النظام القائم من خلال الحركات الاحتجاجية العنيفة التي عرفتها معظم مناطق الوطن.

اقتصاديا: فقد عرفت الجزائر أزمة اقتصادية خانقة في منتصف الثمانينات وذلك بسبب تراجع أسعار البترول الى حولي 50٪ من قيمته الأصلية، مع العلم أن المحروقات تعتبر شريان الدولة الجزائرية وهي تشكل حوالي 93٪ من نسبة الصادرات[1].

على المستوى الاجتماعي: أخذت الفروق الطبقية تظهر في أوساط المجتمع الجزائري وذلك نتيجة لاتساع الفجوة بين أفراد المجتمع الواحد، فيه أن العائلات الجزائرية مكتظة داخل سكن اجتماعي واحد، وكذالك الندرة في المواد الاستهلاكية الأساسية، وفي نفس الحي تجد بعض العائلات يعيشون حياة الرفاهية، ومن ثم يبدوا النظام السياسي الجزائري أصبح عاجزا عن استقبال التطورات الاجتماعية وامتصاصها، فأصبح التهميش والبطالة من أهم مظاهر الساحة الاجتماعية خاصة في المدن، فقد ساعدت هذه الظروف على نحو حركات الرفض الاجتماعي والسياسي.

أما فيما يتعلق بالجانب الثقافي والهوية الوطنية فهي كذالك لم تسلم من المرض الذي أصاب القطاعات الأخرى، فالمعروف أن الساحة السياسية الاستعمارية عملت على القضاء على مقومات الهوية الوطنية، وعلى رأسها الدين الاسلامي واللغة العربية وفي مقابل ذلك شجعت تعلم اللغة الفرنسية وما تحمله من أفكار وقيم، فهذا ما انعكس سلبا على الشعب بعد استعادة السيادة الوطنية حيث وجدت الدولة نفسها أمام عقليتين مختلفتين أحدهما المحافظة على السيادة الوطنية، وأخرى ترى في الثقاف الغربية وخاصة الفرنسية المخرج الوحيد من

[1] محمد بلقاسم بهلول، **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، تشريح وضعية**، مطبعة دحلب، 1993، ص ص، 29-30.

التخلف الذي تعرفه الجزائر، هذه الازدواجية سببت في الكثير من التوترات داخل النظام السياسي[1].

وتركم هذه الأسباب السياسية منها والاقتصادية والثقافية وتداخل هذه الأسباب أدى لتأزم الوضع والخروج عن السيطرة، فسرعان ما تطورت لتأخذ بعدا جماهريا مستهدفة رموز الدولة من أحزاب ومقرات ووزارات، وبصفة خاصة مراكز الشرطة والأسواق، فوجدت الشرطة الجزائرية نفسها أما حركات غير معهودة منذ الاستقلال، مما أدى برئيس الجمهورية الى إعلان حالة الحصار العسكري يوم 06 أكتوبر، ولقد زادت إشتعالا في 07 أكتوبر و10 أكتوبر بحيث مست مناطق أخرى كبرى من الوطن من مستغانم، وهران، وغيرها.

وأسفرت الأحداث في نهايتها لانتهاكات واضحة لحقوق الانسان وخسائر وأكثر من 500 قتيل حسب الاحصائيات غير الرسمية[2].

[1] محمد سليماني: "مشاركة الحركة الاسلامية في السلطة –نموذج حمس–"، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، فرع العلوم السياسية، جامعة وهران، 2012–2013، ص 60.

[2] على الكنز، **مرجع سابق**، ص ص، 60–61.

المبحث الثاني: التحول الديمقراطي في الجزائر-الدوافع الحقيقية والخلفيات-

1) أسباب ودوافع التحول الديمقراطي في الجزائر:

تصادمت جملة من الأسباب الداخلي (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية) مع الأسباب الخارجية (الاقليمية، والدولية)، لتشكيل ضغوط ومطالب والتأثيرات التي كان لها أثرا كبيرا في دفع النظام السياسي الجزائري الى التحول نحو النظام الديمقراطي ومنها:

أ) الأسباب الداخلية:

تختلف الأسباب الداخلية للأزمة الجزائرية من حيث طبيعتها وأبعادها ومستويات حدوثها ونجد منها ما يتعلق بالبنيات الأساسية ووظائفها ومنها ما يتعلق بنمط تسيير النظام وإدارته ومنها ما يمس الفرد الجزائري في كرامته ويمكن تصنيف هذه الأسباب الى[1]:

- **أسباب سياسية:**

اعتمدت الجزائر بعد استقلالها في رسم معالم دولتها الحديثة، واستكمال معوقات السيادة الوطنية على الشرعية التاريخية "جبهة التحرير الوطني" القائمة على تاريخها النضالي، وأقصت بذلك كل قوة سياسية طامحة وبقدر ما أفاد ذلك الجزائر التي عاشت في هدوء نسبي خاصة في الفترة 1965-1978 بقدر ما سبب لها تناقضات عديدة داخل النظام خاصة داخل المجتمع بصفة عامة، فمن بين أهم التناقضات نجد:

- التناقض بين الزعيم المنفرد بالحكم والرأي وإخضاع الجمع في فرض هيمنته عن طريق استعمال العنف في المقابل نجد المظهر العصري الذي تجسده ممارسات شكلية مثل الانتخابات، الاقتراع العام اعتماده طريقة بيروقراطية حديثة[2].
- الطبيعة العشائرية للنظام وسيطرة المصالح الفئوية والاعتماد في استمراره على ثورة ريعية توزع على شكل هبات تبعا لمعايير الطاعة والولاء للزعيم وفي المقابل نجد خطابا شعبويا

[1] لطيفة بن عاشور، "آليات التحول الديمقراطي في الجزائر"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، جوان 2014، ص 17.

[2] **نفس المرجع**، ص 18.

ينفي التمايز ويؤكد التجانس ووحدة المصدر[1].

ورغم المحاولات التي قام بها النظام السياسي، من اصلاحات سياسية شملت الادارة المركزية والمحلية والقوانين التي تنظمها بهدف تصحيح الاختلالات الموجودة داخل السلطة إلا أن اغتصاب النخبة السياسية للسلطة والتعسف في استعمالها واحتكار الامتيازات المرتبطة بها وتصلب الجهاز البيروقراطي وفشله في أداء مهمته كوسيلة للاتصال، وأداة لتنفيذ البرامج والمخططات أوصل المجتمع الى حالة من الانسداد تسبب في احداث سخط كبير خاصة في قنوات الاتصال بين القمة والقاعدة[2]. الأمر الذي نتج عنه:

- نمو المعارضة السياسية تنادي بحرية التعبير السياسي والفكري والثقافي وبذلك ظهرت أزمة أخرى هي أزمة المشاركة.
- صراع مراكز القوى في النظام مبررا كذالك أومة داخل السلطة السياسية دائما.
- نمو المعارضة السياسية: وقد جاءت نتيجة عجز المؤسسات السياسية عن الاستجابة لكل القوى في المجتمع الراغبة بالمشاركة في الحياة السياسية، وكذالك بسيطرتها على وسائل الاعلام التي سخرت فقط لنشر ايديولوجيات الحزب الواحد[3].
- صراع مراكز القوى داخل النظام الحزبي: اتضح ذلك بعد وفاة الرئيس "هواري بومدين"، وخلال التحضير للمؤتمر الرابع للحزب ببروز الخلافات والصراعات بين مؤسسة الرئاسة مدعمة بالسلطة العسكرية، وبين قادة الحزب حول من يخلف الرئيس وأي اتجاه سوف تسلكه البلاد مبرزا بذلك أزمة حادة داخل السلطة السياسية لتتعمق فيما بعد أثناء عملية توثيق الميثاق الوطني من خلال اتجاهين وهم المحافظون والاصلاحيين[4].

---

[1] عياشي عمر، **سوسيولوجية الأزمة الراهنة في الجزائر**، القاهرة: دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، 1994، ص 187.

[2] لطيفة بن عاشور، **مرجع سابق**، ص 19.

[3] عمرو عبد الكريم سعداوي، **التعددية الحزبية في العالم الثالث: الجزائر نموذجا**، القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية، 1989، ص 61.

[4] أحمد طعية، "أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1999، ص 78.

- **أسباب اقتصادية:**

لعب العامل الاقتصادي الدور الأساسي لنمو الأزمة في الجزائر حيث اختارت عقب الاستقلال نموذجا تنمويا طموحا، من خلال بناء قاعدة صناعية ثقيلة، والقضاء على التخلف الذي ورثه عن الفترة الاستعمارية، كما اختارت المؤسسة العمومية كأداة لتنفيذ هذا النموذج ويتم تنفيذ هذه السياسة الضخمة عن طرق الاستثمارات من كل صناعة الحديد والصلب، والصناعات الطاقوية لما لها من تأثير في باقي القطاعات الأخرى، إلا أن هذا النموذج أظهر عجزه لاعتماده بدرجة عالية على مداخيل الريع النفطي بنسبة 95٪، وأدخل البلاد في أزمة اقتصادية خانقة، فالمؤسسات العمومية لم تقم بالدور المنتظر منها مما تحتم على السلطات توقيف الاستثمارات فيها الأمر الذي أدى بدوره الى تحطيم النسيج الصناعي الوطني في الثمانينات مما تسبب في زيادة التبعية الاقتصادية للخارج[1].

وكان من نتائج ذلك ضعف الأداء والعجز المالي الذي شهدته هذه المؤسسات والذي وصل الى 250 مليار دولار وهذا نتيجة:

- الارتباط المباشر بالمركز وسوء التسيير وكذالك قدم وسائل الانتاج وعدم استقرار المسؤولين.
- تعطيل الآلة الانتاجية نتيجة قلة الموارد الأولية ونقص قطع الغيار ومنه أصبحت الشركات تعمل بنصف إمكانيتها.
- عدم تحسين مسيري المؤسسات العمومية بالدور الرئيسي للمؤسسة والمتمثل في خلق الثورة والنمو.
- الحجم الكبير للمجمعات الصناعية الذي أدى الى تفشي البيروقراطية في اتخاذ القرارات من جهة وزيادة الطلب على القروض الخارجية من جهة أخرى.
- تفاقم الفشل الاقتصادي بصورة متسارعة عام 1986 عندما انخفضت أسعار النفط التي تسبب في تقليص الموارد المالية بصورة واضحة.

[1] لطيفة بن عاشور، **مرجع سابق**، ص ص، 20-22.

إن هذا الاختلال الواضح وسوء توزيع الثروة عمق الأزمة الاقتصادية، ودفع بالشعب الجزائري الى الغضب وذلك في 5 أكتوبر 1988، مطالبا بالعدالة الاجتماعية.

- **أسباب ثقافية واجتماعية:**

استنادا الى المداخيل النفطية التي شهدت موجز ارتفاع الأسعار عام 73-1980، وكذالك القدرة على الحصول على القروض الأجنبية عملت الدولة الجزائرية على توسيع قاعدتها الاجتماعية من أجل ضمان استقرارها من خلال سياسيتها بضمان التشغيل، وتقليص البطالة وتأمين الأجور، وتلبية الحاجيات الأساسية من العلاج والتعليم المجاني، وتدعيم القدرة الشرائية للمواطن بدعم أسعار الموارد الغذائية ودعم العملة الوطنية[1].

تلك السياسة لم تثبت نجاحها وأدخلت البلاد في أزمة حادة فنمو الانتاج والإنتاجية، لم تكن بنفس الوتيرة التي كان عليها النمو المتزايد للتشغيل والمداخل وزيادة الانفاق العام أثقلت كاهل الدولة حيث اضطرت الدولة الى اتباع سياسة تقشفية خاصة منذ مطلع سنة 1984، إضافة الى تدهور أسعار النفط في بداية 1986 مؤدية بذلك الى بروز الملامح الاجتماعية اللازمة التي ارتبطت ب:

- ارتفاع النمو السكاني بشكل عالي حيث قدر ب 3.2٪ وتعتبر هذه النسبة من أعلى النسب في العالم.

ويمكن أن ترجع أسباب هذه الظواهر الاجتماعية في الجزائر الى:

* الاستعمار ومخلفاته.
* النمو الديمقراطي في المجتمع وعدم القدرة على استيعاب كل الأطفال الذين بلغوا سن التمدرس، نظرا لقلة الامكانيات المتاحة.
* ارتفاع نسبة التسرب المدرسي حيث بلغ سنة 1989 حوالي 400 ألف مليار .
* تفشي ظاهرة البطالة بشكل كبير بحيث تراجع معدل خلق مناصب الشغل تراجعا كبيرا في النصف الثاني من الثمانينات مقارنة بحجم طلب العمل السنوي[2].

[1] لطيفة بن عاشور، **مرجع سابق**، ص 22.

[2] **نفس المرجع**، ص 24.

ب) الأسباب الخارجية للتحول الديمقراطي في الجزائر:

تلعب البيئة الخارجية دورا لا يقل أهمية عن البيئة الداخلية من حيث خلق الضغوط والتأثيرات على النظام السياسي.

* موجة التحول عن الأنظمة الشيوعية والاشتراكية شهدت الأوضاع الدولية و في بداية الثمانينات حدثت تطورت حاسمة في العلاقات الدولة خاصة بفعل بوادر النظام الدولي الجديد وما أفرزه من مد عالمي للنموذج الديمقراطي الغربي.
* المديونية الخارجية وضغوط المؤسسات المالية الدولية:

في أفريل 1990 صرح "هيرمان كوهين" (مساعد وزير الخارجية) بأنه اضافة الى سياسة الاصلاح الاقتصادي وحقوق الانسان فإن التحول الديمقراطي قد أضحى شرطا ثالثا لتلقي المساعدات الأمريكية وقد تصبح الدول الافريقية بضرورة الأخذ بالنموذج الغربي للديمقراطيين[1].

وعلى هذا الأساس نجد الجزائر تسعى لتحقيق تنمية فعلية وتعمل على حل مشكلة الديون الخارجية المتراكمة والتخلص من ضغوط المؤسسات المالية والدولية.

* **التكيف مع القيم الجديدة للنظام الدولي الجديد:**

تتميز معالم النظام الدولي الجديد بما يعرف "بالعولمة" بجملة من المفاهيم وهي الديمقراطية، حقوق الانسان، اقتصاد السوق، بحيث تستخدم كسلاح ايديولوجي وأسلوب جديد لممارسة التأثير السياسي والاقتصادي على باقي الدول خاصة المتخلفة، وأمام هذه التطورات المتسارعة وتمسك الولايات المتحدة الأمريكية بمعالم هذا النظام ونشر هذه المعالم، كاستخدام سلاح الديمقراطية وحقوق الانسان كموقف دولي معترف به لم تترك حرية للاختيار بين قبولها أو رفضها بل وحق التفكير، وجدت الجزائر نفسها بالنظر لأزمتها الداخلية مجبرة على

[1] حسين عبد الرحمان، **ظاهرة التحول الديمقراطي في إفريقيا "القضايا وأفاق المستقبل"**، ددن، العدد 1130، 1999، ص 11.

التكيف مع هذه القيم العالية ومسايرتها لكسب مصداقية الفاعلية السياسية الدولية لمساعدتها من جهة على تجاوز ظروفها الداخلية المتدهورة لابعاد شبح العزلة الدولية[1].

2) مظاهر التحول نحو التعددية السياسية (التحول الديمقراطي):

استلزم التحول نحو التعددية في الجزائر مجموعة من الاجراءات وهي اصلاحات سياسية واقتصادية وإدارية لأن خيار التحول يعني ضرورة التغيير في البنى والهياكل والمؤسسات، بدأت الاصلاحات الدستورية بالتعديل الجزئي لدستور 1976 في 03 نوفمبر 1988، وقد تمثلت التعديلات الجزئية في:

1. خلق مناصب رئيس الحكومة بهدف إبعاد رئيس الجمهورية عن المواجهة.
2. تعديل المادة الخامسة من دستور 1976 حيث عزز رئيس الجمهورية علاقته بالشغب مثل حق الاستفتاء.
3. تعديل المادة 111 من دستور 1976 والتي تهدف الى إبعاد الحزب تدريجيا من مراكز القيادة ومنح صلاحيات أخرى للرئيس الجمهورية للقيام بالإصلاحات التي وعد بها.
4. إفساح الحرية وعدم التدخل في المنظمات الجماهيرية والتنظيمات المهنية وإبعادها عن وصايا وسيطرة الحزب.

ولقد أتى دستور 23 فيفري 1989 بالتعديلات التالية:

- إلغاء مصطلح الاشتراكية وأصبحت المادة الأولى من الدستور تشير الى الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية[2].
- إن دستور 1989 يقوم على مبادىء الليبرالية (فصل السلطات والتعدد الحزبي، والملكية الخاصة).
- إبعاد الجيش عن الحياة السياسية حيث اقتصر دوره فقط في حماية الوطن والمحافظة على الاستقلال وضمان الأمن الوطني.

---

[1] محمد العربي ولد خليفة، **التنمية الديمقراطية في الجزائر والمنطقة العربية**، ديوان المطبوعات الجامعية، ددن، 1991، ص 31.

[2] **منتديات الجلفة**، الموقع الالكتروني التالي: www.djelfa.info, vu le 02/11/2016.

أما الاصلاحات على المستوى السياسي فقسمت على مستويين:

- الاصلاحات على مستوى الحزب أي حزب جبهة التحرير الوطني وثانيا الاعتراف بالتعددية والسياسية.

فالإصلاحات على مستوى الحزب فقد تم فصل الحزب على الدولة وإلغاء القاعدة التي تقضي بأن رئيس الجمهورية يجسد وحدة القيادة السياسية للحزب والدولة، إما الاعتراف بالتعددية السياسية والحزبية، فقد نصت المادة 40 من الدستور على حق إنشاد الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به، كما تم الاعتراف بحرية التعبير والإعلام فأنشأت الصحف الخاصة والحزبية.

أما الاصلاحات الادارية فتعتبر اللامركزية ومبدأ الانتخاب لتمثيل الادارة الشعبية من أم التعديلات التي جاء بها دستور 1989، حيث جاءت بها المادة 14 من الدستور المجلس المنتخب هو الاطار الذي يعبر فيه الشعب عن ارادته ويراقب عمل السلطات العمومية، فيما يخص الادارة المركزية وحسب دستور 1989 فهي تتألف من رئيس الجمهورية، ورئيس الحكومة والمؤسسات الاستشارية[1].

3)نتائج الاصلاحات السياسية في الجزائر:

لقد أفرزت عملية الاصلاح السياسي في الجزائر في أولى محطاتها عدة نتائج، كانت لها مجموعة من المواقف المتباينة، وردود الفعل والتي يمكن ايجازها فيما يلي:

- تباين رؤى وتوجهات العديد من التيارات الحزبية في البلاد بشأن عملية الاصلاح السياسي بين مؤيد ومعارض إذ يرى دعاة التيار المعارض بأن هذه الأخيرة التي بادر بها النظام السياسي الحاكم، لا يعبر عن الرغبة الحقيقية في إحداث التغير السلمي والذي من شأنه إرساء قواعد ديمقراطية في البلاد، وكذالك تعزيز دولة الحق والقانون، ويأتي هذا على عكس ما عبرت عنه أحزاب السلطة ومؤيدها، إذ يرى أنصار هذا التيار بأن هذه الاصلاحات تعد بمثابة انجازات كبرى حققتها البلاد في مجال بناء وتعزيز العمل الديمقراطي فيها وفي ظل ذلك سنحاول رصد أهم هذه المواقف:

[1] منتديات الجلفة، **مصدر سابق**.

– حيث لقبت الاصلاحات السياسية الأخيرة، دعما وتأييد كبيرين من قبل حزبي السلطة، التجمع الوطني الديمقراطي وجبهة التحرير الوطني[1].

أما فيما يتعلق بردود الفعل التي أفرزتها قوى المعارضة اتجاه عملية الاصلاح السياسي الأخيرة في البلاد، فقد أجمعت هذه الأخيرة على فشل العملية منذ البداية كونها لم تخضع للحوار البناء والاجماع حول طبيعة ومحتوى هذا الاصلاح وغايته

4) الأحزاب السياسية الكبرى في الجزائر:

عرفت الجزائر عقب الاستقلال سيطرت حزب جبهة التحرير الوطني على المقالب السياسية، أين تبنت سياسة الحزب الواحد، حيث أدت مظاهرات أكتوبر 1988 الى اقرار التعددية الحزبية، وظهور أحزاب سياسية جديدة ومختلفة ونجد منها:

أ) حزب التجمع الوطني الديمقراطي:

تأسس هذا الحزب في يوم 13 أفريل 1997 قبل اجراء الانتخابات التشريعية في 5 جوان 1997، لكن تراجع بوادر تأسيسه الى القوانين الجديدة التي مهد لها رئيس الدولة الأسبق (السيد محمد بوضياف)، لكن اغتياله أوقف هذا المشروع، وبعد ذلك اعتنقه عبد الحق بن حمودة حيث انشغل أثناء فترة الانتخابات عام 1995 للقيام بالحملة الانتخابية لصالح المرشح الحر السيد "اليامين زروال"، وفي نفس الوقت كان يسعى الى تحضير الشارع الجزائري للائتلاف حول مشروع التجمع، لكن هو الآخر تعرض للاغتيال بحيث تم الاعلان عن تأسيسه من طرف مجموعة من المنشقين[2].

ب) الجبهة الاسلامية للإنقاذ:

نتيجة لطبيعة الاختلاف داخل الحركة الاسلامية بحيث اخفقت الرابطة الاسلامية بزعامة " السيد أحمد سحنون" لتوحيد ممثلي التيار الاسلامي الموجودة في الساحة الوطنية خلال نهاية الثمانينات وهم "محفوظ نحناح، عبد الله جاب الله، محمد السعيد" مع دعاة التيار

---

[1] شعبان العيد، "الاصلاح السياسي في الجزائر 2008–2013"، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013–2014، ص 110.

[2] محمد رباعة، "**التجمع الوطني الديمقراطي....ولد كثيرا ولم يعمر كثيرا**"، الحدث الدولي والعربي، عدد: 22سبتمبر، باريس، Darwish Press، ص 14.

السلفي، فقد تم تأسيس جمعية ذات طابع سياسي ممثلة للجبهة الاسلامية للإنقاذ في 18 فيفري 1989، ويرى بعض الباحثين إن الحزب الواحد الذي هو جبهة التحرير الوطني هو الأب الفعلي لجبهة الانقاذ[1].

ج) حركة مجتمع السلم:

ترجع نشأته الى تأسيس جمعية خيرية سميت "برابطة العلماء والدعوة" من طرف "محفوظ نحناح"، وكانت هذه الجمعية نفسها "جمعية الاصلاح والإرشاد" بالرغم من ذلك فإن الامتداد التاريخي للحركة يرجع الى النشاط السري الذي بدأ عام 1963، مستندا الى تيار " الاخوان المسلمين" حيث يبدي معارضته للنظام الحاكم السائد أنذاك، وبعد خروجها الى العلن في أفريل 1991، باسم "حركة مجتمع السلامي"، عرفت عدة تغيرات مست برنامجها الانتخابي وخطابها السياسي وأهمها كان تغيير إسمها الى "حركة مجتمع السلم" في ماي 1998[2].

د) جبهة القوى الاشتراكية:

ترجع نشأة هذا الحزب بشكل غير رسمي الى عام 1963، وقد استخدم أسلوب المعارضة خارج النظام خلال فترة سرية لتركيزه على القاعدة الشعبية لمنطقة القبائل وقد ظل السيد أيت أحمد رئيسا له بالرغم من وجود تغييرات على مستوى منصب الأمانة الوطنية[3].

---

[1] Lahouri Addi, **L'Algérie Et La Démocratie : Pouvoir Et Crise, Le Politique Dans L'Algérie Contemporaine**, Paris La Découverte, 1995,p 97.

[2] بن أعمر جمال الدين، "إشكالية تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية تجربة التعددية المعاصرة"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، بن يوسف بن خدة، الجزائر، ص 79.

[3] بن أعمر جمال الدين، **مرجع سابق**، ص 83.

المبحث الثالث: الخريطة الحزبية السياسية بعد سنة 2011:

لقد علقت جريدة الخبر في موقعها الرسمي قبل الانتخابات التشريعية 10 ماي 2012 عن التغيرات التي بدأت تطرأ على الساحة السياسية وذكرت أهم الأحزاب التي حصلت على الاعتماد لتدخل معترك المشاركة السياسية في هذه التشريعات، حيث كتبت: "تعد الأحزاب السياسية الجديدة في الجزائر، حيث أعلن في الآن 10 مشاريع أحزاب سياسية جديدة، وظهرت معها بوادر تغيير هام في خريطة القوى السياسية المشكلة للمشهد في الجزائر قبل أشهر قليلة من الانتخابات التشريعية المقبلة"[1]، وإثر الأحداث التي شهدتها الجزائر في 05 جانفي 2011 من احتجاجات عنيفة التي كانت بسبب ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية وكذالك الربيع العربي والأحداث المتوالية في الدول لتكريس انفتاح سياسي، وأبرزها رفع حالة الطوارئ وكذالك قانون الانتخاب[2].

وإثر هذه الاصلاحات تهافتت عدة شخصيات سياسية فاعلة وناشطون سياسيون الى الاعلان والإفصاح عن أسماءها في الساحة السياسية ومنها حزب جبهة التغير الوطني التي شكلها منشقون عن حركة مجتمع السلم بعد خلافتهم مع رئيس الحركة، ووجب "عبد الله جاب الله" الفرصة جد مناسبة للإعلان عن ثالث حزب سياسي يؤسسه "النهضة والإصلاح" أطلق عليه اسم "حزب العدالة والتنمية"، وأعلن الأمين العام السابق للإراندي "الطاهر بن عيش"عن تأسيسحزب "الفجر الجديد"، وكذالك المنشقون عن "الجبهة الوطنية الجزائرية" أعلنوا عن حزب جديد وهو "الجبهة الوطنية للحريات"[3].

بصفة عامة ما يمكن قوله عن الأحزاب السياسية في الجزائر من خلال تجاربها وبرامجها هو:

---

[1] **الموقع الالكتروني**: 21.30 à 29/10/2016 vu le www.elkhabar.com :http//

[2] معبود مريم، "المدرسة الجزائرية في برامج الأحزاب السياسية –تحليل مضمون الأحزاب السياسية لعدة أحزاب–، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، تخصص علم اجتماع التربية، جامعة سطيف، 2013–2014، ص 148.

[3] **نفس المصدر السابق**.

- تمكنت بعض الأحزاب من استقطاب العديد من المنخرطين لكونها تحتوي على برنامج سياسي قوي، وفي المقابل تواجه أحزاب سياسية ذات برنامج سياسي ضعيف بقلة الشعبة.
- إن معظم الأحزاب السياسية في الجزائر حديثة العهد والنشأة أي أنها في طور التكوين باستثناء الأحزاب التي كانت تعمل في سرية.
- بعض الأحزاب السياسية عملت في بداية التعددية على نبذ وقذف نظام الحكم وجبهة التحرير الوطني[1].
- معظم الأحزاب طرحت أفكار تواكب التحولات الاقتصادية والسياسية في العالم، والعالم الغربي خاصة وبالتالي تخلت عن فكرة الاشتراكية والملكية الجماعية لوسائل الانتاج، وهذا من خلال برامجها فهي تركز على اقتصاد السوق، المدارس الخاصة، المؤسسات الخاصة، كما تسعى لتوطيد العلاقات الخارجية عالمية منها أو عربية.
- إن الطابع الغالب على الساحة السياسية هو التيار الوطني الاسلامي، الآن يمثل الكتلة الفاعلة بمقاولتها الثقافية والسياسية والمسلحة للاحتلال الفرنسي، وفي المقابل يتميز التيار العلماني بضعف المرجعيتين التاريخية والشعبية ولكن بقوة نفوذه السياسي والاقتصادي والعالمي[2].

[1] معبود مريم، **مرجع سابق**، ص 149.

[2] **نفس المرجع**، 150.

المبحث الرابع: معوقات التحول الديمقراطي

للتحول الديمقراطي ثلاث أهداف أساسية يرمي الى تحقيقها:

أولا: جمع القوى السياسية بهدف الحفاظ على الأمن السياسي وعلى الوحدة الترابية والإقليمية.

ثانيا: الوعي على المستوى الفردي بمعنى كيف أنقل الأفراد من وضعية الولاء للقبلية الى مفهوم المواطنة.

ثالثا: أن يكون هناك دفع للعملية التنموية عن طريق القفز بالعملية السياسية الى وضعية التحسين الاقتصادي[1].

ولتحقيق هذه الأهداف لابد من تجاوز جملة من المعوقات التي تقف حائلا أمام التحول الديمقراطي في الجزائر في مختلف اتجاهاتها منها: سياسة اقتصادية، اجتماعية وثقافية.

1) المعوقات السياسية:

والتي نتج ضمنها:

- النخب الحاكمة وتكوينها: سواءا من ذات الأصول الملكية أو النخب التكنوقراطية، وهذا يعود الى انعدام نخب تناضل بشكل حقيقي لانجاز هذا التحول.
- تمركز السلطة وتزوير الانتخابات والصراع بين أركان النظام السياسي.
- ضعف المؤسسات التمثيلية.
- عدم تطبيق النصوص الدستورية والتي غالبا ما تنص على الحقوق في تكوين الأحزاب وحرية الرأي، ولكن عمليا عكس ذلك.
- ظاهرة قمع الرقابة، بمعنى انعدام المساءلة وضعف النقد الذاتي والشفافية وانتشار الفساد والبيروقراطية.

[1] **معوقات التحول الديمقراطي**، على رابط الانترنيت التالي: www.undp.org.، يوم الخميس 2016/09/22 على 16:30.

- الانقلابات العسكرية ودور الجيش في تخريب الحياة المدنية وعرقلة تطورها.
- ضعف الديمقراطية في الأحزاب السياسية بما فيها المعارضة.
- حرمان الرأي الآخر من المشاركة والنقد وقمع القوى السياسية المعارضة التي قد تصل الى حد التصفية الجسدية[1].

2) المعوقات الاقتصادية:

ونجد غياب قاعدة اقتصادية حقيقية، مبنية على التنافس وتساهم في دعم التحول الديمقراطي والذي نلاحظه في عدة أشكال:

- التبعية الاقتصادية للدول والمؤسسات المالية والاقتصادية والدولية، مما يؤدي الى النفوذ وتشكيل القرار السياسي داخل هذه الأقطار، وفرض سياسة تنموية مناقضة لطموحات صانع القرار في الدولة.
- هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات على الانتاج المحلي وكذالك الضغوطات للمنظمات الاقتصادية التي تعرض اصلاحات سياسية واقتصادية تخل بعملية الديمقراطية.
- غياب المساواة والتوزيع العادل للثروات وانخفاض مستويات الاستثمار والمشاريع الاقتصادية.

3) المعوقات الاجتماعية والثقافية:

سيادة الولاءات الضعيفة بدلا من الولاء للدولة الوطنية حيث شكل اختلاف الفقه والأعراف داخل الدولة أثرا كبيرا على طبيعة العلاقات الاجتماعية ما يكل عائق أمام تحقيق الديمقراطية.

- نقص وغياب ثقافة الديمقراطية على مستوى الشعب والهيئة الحاكمة على حدود سواء ما يصعب عملية التحول الديمقراطي.
- غياب الوعي ونقص الثقافة السياسية كنتيجة لتفشي الجهل والأمية وأيضا انتشار الفقر وتدني مستويات المعيشة[2].

---

[1] **معوقات التحول الديمقراطي، مصدر سابق.**

[2] **نفس المصدر.**

خلاصة واستنتاجات:

إن الحراك السياسي في الجزائر لم يكن وليد الأمس القريب، بل تمتد جذوره مع امتداد نشأة الحزب السياسي، فقد ظهرت الأحزاب السياسية في بدايتها تحت طابع الكفاح والنضال من أجل الاستقلال في ظل تأثرها بالحركات التحررية في العالم، وكان نتاج ذلك تواجد الجبهات السياسية تحت لواء جبهة التحرير الوطني التي مهدت الطريق وعبدته لحياة سياسية، أين تجمد الحراك السياسي بين القلة نظرا لتطور الأوضاع السياسية العالمية تحت شعار الديمقراطية، فتحت أبواب التعددية الحزبية في قصر الجزائر السياسي، ورغم تهافت المجتمع بكل أطباقه على الحياة السياسية، إلا أن مصداقية الديمقراطية أثبتت العكس لما تشهد الأحزاب السياسية الجزائرية من تردد الخطاب السياسي، وذلك لغياب النزعة والمصداقية في دخول الديمقراطية وتكريس مبادئها، وكذالك غياب الضمير السياسي وهيكلة التأطير داخل الأحزاب، إضافة الى غياب دورها خارج البيت الحزبي وهذا ما يجعل من هذه الأخيرة عرضة وبصفة مباشرة أو غير مباشرة الى مشاكل داخلية بدأت تطو على سطح الميدان السياسي في الجزائر من انشقاقات وحركات تصحيحية.

الفصل الثالث:

الانشقاق الحزبي

داخل التيار الاسلامي

في الجزائر

-دراسة حالة حمس-

تمهيد:

نحاول في هذا الفصل التعمق في تاريخ التيار الاسلامي الجزائري، مبرزين في ذلك ظروف ظهوره والأحزاب المتفرعة منه، من بينهم حزب "حركة مجتمع السلم" فسوف نحاول التطرق الى تاريخ هذا الحزب، والانشقاقات التي حدثت داخل هذا الأخير، وذلك باستعراض أهم الأسباب وصولا الى النتائج والاقتراحات.

المبحث الأول: المد التاريخي للتيار الاسلامي الجزائر ونشأة حركة مجتمع السلم:

بعد أن حصلت الجزائر على الاستقلال في 5 جويلية 1962، حدثت خلافات حول شكل الدولة وطبيعتها، بادرت بعض الشخصيات الجزائرية بالسعي الى تأمين الاستقلال من أن تهتز أركانه أو تسرق الثورة في مهدها، ظهرت جمعيات خيرية ثم حلها ومصادرتها، عندئذ بدأ التمهيد لفعل شيء ملموس ولأن النظام لم يكن قد استقر بعد، جاء انقلاب يونيو 1965 المسمى " بالتصحيح الثوري" ليحول المسار جذريا نحو اليسار الاشتراكي، وكانت البداية من الجامعة حيث فاد الشيخ" محفوظ نحناح" مع رفيقه الشيخ "محمد بوسليماني" تنظيما سريا، أطلق عليه اسم "جماعة الموحدين"، مع بعض الأساتذة والطلبة[1].

ففي عام 1971 أقر النظام قوانين اشتراكية وظهرت الثورات الثلاث الصناعية، الزراعية، والثقافية، لصدم الشعب بتوجهات غريبة عنه، كان من آثاره تأميم ممتلكات الشعب باسم الثورة، فظهرت حركات احتجاجية وتمردات كان بعض رموزها ظاهرة، وأكثرها كان عائما تحت سطح الأحداث بانتظار الوقت المناسب.

وفي بداية سنة 1976 ظهر الحديث عن "شيوعية الجزائر"[2] باسم الاشتراكية، وتم غزو الأرياف الجزائرية بالمبشرين بحزب الطليعة الاشتراكية وبجنبه "كارل ماركس"، والحديث عن الاسلام الرجعي بصوت مرتفع أين يجب أن يستبدل بالاسلام البوليتاري وبكلام المستضعفين ظهرت اشتراكية " أبي ذر"[3] و"برجوازية عثمان"، وسخرت وسائل الاعلام المملوكة للدولة في ذلك الوقت كل ما تملك لطلائع شباب الثورة وسائر التنظيمات التابعة للحزب الواحد والمعروفة باسم " المنظمات الجماهيرية"[4].

---

[1] ابراهيم محمد آدم **الحركات الاسلامية في الجزائر المعاصرة**، من رابط الانترنيت التالي:
vu le 08/10/2016 à 12 :07h.http://www.maspolitique.com,

[2] **شيوعية الجزائر**: حزب شيوعي جزائري ظهر بمؤتمر التأسيس بحي باب الواد في جويلية 1963، ولكنه ظل على صلة وثيقة بالحزب الشيوعي الفرنسي ورهين لطروحاته.

[3] **أبي ذر**: هو صحابي رابع من دخل الاسلام، أول من حيا الرسول (ص) بتحية الاسلام وأحد الذين جهرو بالاسلام في مكة قبل الهجرة.

[4] ابراهيم محمد آدم، **مصدر سابق**.

هنا انتفضت "جماعة الموحدين" ووزعت نشرة نارية بعنوان "الى أين يا بومدين"، وفي وقت مناقشة الميثاق الوطني ظهر تدين الشعب وتماسكه بمبادئه وثوابه مما أغضب النظام ودفعه للتقليل والسخرية من الاسلام ورموزه.

وفي نفس السنة تم اعتقال أبرز عناصر الجماعة وهو "محفوظ نحناح" الذي حكم عليه ب15 سنة سجن نافذة، بعدما لجأ الى أسلوب استعراضي بقطع أعمدة التلفون في منطقة البليدة تعبيرا عن احتجاج هذا التنظيم الناشئ عن اقرار الميثاق الوطني، وكذالك اعتقال الشيخ "محمد بوسليماني"، وكانت التهم تتراوح بين الاخلال بالأمن العام، ومحاولة التدبير للانقلاب وتكوين جماعة محضورة.

وفي سنة 1978 مات الرئيس "هواري بومدين" ودخلت أجنحة النظام في صراع غير معلن تجاذب أطرافه رمزان كبيرين مثلهما السيد "محمد الصالح يحياوي" (أمين عام للحزب)، والسيد "عبد العزيز بوتفليقة" (وزير الخارجية) وانتهى الصراع الخفي الى اختيار بديل ثالث تمثل في شخص السيد "الشادلي بن جديد" الذي تولى رئاسة الجمهورية[1].

وبدأت الأحداث توالى، وفي بداية سنة 1981 خرج الشيخ "محفوظ نحناح" وجماعة من السجون، وأتاح لهم الرئيس "شادلي بن جديد" حريات أمام الجميع، وبدأ التراجع عن الاشتراكية وظهرت نداءات التجديد والمحافظة داخل الحزب الحاكم، وتولد عن ذلك ظهور أجنحة متصارعة هبت عليها رياح الصحوة الاسلامية.

وانطلاقا من سنة 1982 بدأ صراع الجماعات واكتساح ممثلي الصحوة الاسلامية لكل منابر العمل الطلابي في كل الجامعات الجزائرية، واكتشاف تواطؤ اليساريين مع أجهزة المخابرات السوفياتية قبل سقوط الاتحاد والتآمر الاسلام في الجزائر وتورط تنظيمات شيوعية في قلائل الجامعات، مما سهل مهمة ظهور تنظيمات اسلامية سرية في كل المدن تقريبا ونشطت حركة الدعوة والعمل الخيري وبناء المساجد، وأصبحت كل المؤشرات تدعو للتغيير[2].

وفي سنة 1988 وقبلها كانت جماعة الموحدين قد بادرت بتشكيل جمعية خيرية "جمعية الارشاد والاصلاح" وقد لعبت دورا بارزا في توجيه الأحداث والتكفل بالجانب

---

[1] ابراهيم محمد آدم، **مصدر سابق**.

[2] **نفس المصدر**.

الاجتماعي قبل ميلاد الأحزاب الجزائرية وتناسلها ما نصت فيه المادة 40 من الدستور الجديد[1].

وفي نهاية التسعينات بدأ الظهور العلني لشباب الاسلام في الجامعات وغيرها، وتقاسم العمل الاسلامي المنظم في مدة ما قبل 1988 ثلاث جماعات: وهي جماعة الاخوان الدوليين بقيادة الشيخ "محفوظ نحناح" وجماعة الاخوان المحليين، بقيادة الشيخ "عبد الله جاب الله" وجماعة الطلبة أو أتباع "مالك بن نبي" بقيادة الدكتور "محمد بوخجلة" ثم "الشيخ محمد السعد"، في 12 نوفمبر 1982 اجتمعت مجموعة من العلماء منهم الشيخ " أحمد سحنون" والشيخ "عبد اللطيف سلطاني" و"عباس المدني" ، ووجهوا نداء يطالب بضرورة تطبيق الشريعة الاسلامية ويشيع تعيين نساء في القضاء ويعلن الى توجيه اسلام اقتصاد[2].

وتم تأسيس "رابطة الدعوة" عام 1989 برئاسة الشيخ "أحمد سحنون"، وذلك لأنه أكبر الأعضاء سنا حيث كان عمره 83 سنة، وكانت الرابطة مظلة للتيارات الاسلامية كلها ومن بين أعضاء رابطة الدعوة: "محفوظ نحناح"، "عباس المدني"، و"عبد الله جاب الله" و"علي بلحاج"، و"محمد السعيد"[3].

وتم الاعلان الرسمي عن تأسيس "حزب الجبهة الاسلامية للإنقاذ" في مطلع عام 1989، وذلك بمبادرة من عدد من الدعاة المستقلين من بينهم الدكتور" عباس المدني".
وهذا الحزب عبارة عن حركة اسلامية سلفية تنادي بالعودة للإسلام، باعتباره السبيل الوحيد للإصلاح والقادر على انقاذ الجزائر مما تعانيه من أزمات اجتماعية واقتصادية، والاستعمار الفكري والثقافي والمؤهل للحفاظ على شخصية الشعب الجزائري المسلم بعد احتلال دام 132 سنة، وترك انعكاسات حضارية عميقة لفت البلاد كلها بظاهرة الفرنسية[4].

وفي بداية التسعينات انتشرت الأحزاب السياسية ليصل عددها الى أكثر من 70 حزبا وتنظيما من مختلف المشارب الوطنية والتي كان من أبرزها وأقواها على الساحة الوطنية:

---

[1] ابراهيم محمد آدم، **مصدر سابق**

[2] **مجلة البيان**، عدد 23-48، وفيه أحداث الجزائر.

[3] **مجلة الاصلاح**، العدد 169، 2 رجب 1412.

[4] مؤسسة يافا للدراسات والبحوث، **الثورة الاسلامية في الجزائر-النص الكامل للبرنامج السياسي للجبهة الاسلامية للإنقاذ**- القاهرة، 1991، ص ص، 3-5.

- الجبهة الاسلامية للإنقاذ برئاسة عباس المدني.
- جمعية النهضة الاسلامية برئاسة عبد الله جاب الله
- رابطة الدعوة الاسلامية.

وفي أواخر سنة 1990 أعلن الشيخ "محفوظ نحناح" عن تأسيس حزب سياسي جديد وجدت الجماعة نفسها مظطرة الى حفظ كيانها من تهديدات الداخل والخارج، وأطلق على الحزب "حركة المجتمع الإسلامي (حمس)[1].

وتعتبر "حركة مجتمع السلم" من أكبر الأحزاب الاسلامية في الجزائر.

- **المرجعية المعتمدة من طرف حزب حركة مجتمع السلم:**

- الاسلام بمصادره ومقاصده باعتباره قوة جمع وتوحيد وضبط توجيهات الأمة وتطلعاتها ومصدر إلهام وتجديد وعنصر تفعل للشعب ورعاية مصالحه عبر الاجتهاد الجماعي.
- الدستور الجزائري وقوانين الجمهورية.
- بيان 1 نوفمبر 1954 وبنوده وأهدافه وما يشكله من نظرة شاملة ومتوازنة للدولة الجزائرية المنشودة ودورها في المحيط العربي والاسلامي والعالمي.
- تراث الحركة الوطنية بكل ما قدمته للشعب خلال عقود من الزمن كانت منبع إحياء روح الوطنية والجهاد من أجل السيادة الكاملة.
- تراث الحركات الاصلاحية وجمعية العلماء المسلمين، وتجارب الحركات الاسلامية المعتدلة في العالم.
- ما وصل إليه الفكر الانساني من قيم حضارية تساهم في إسعاد البشرية وتحقيق استقرارها[2].

- **ثوابت ومبادئ الحركة:**

- الاسلام عقيدة وشريعة باعتباره نظاما شاملا.
- الوحدة الوطنية ترابا وشعبا وتراثا واعتبار التنوع الموجود عنصر قوة انصهرت مكوناته عبر التاريخ.

---

[1] **التيار الاسلامي في مرحلة ما بعد الاستقلال**، على رابط الانترنيت التالي: http://www.maspolitique.com.

[2] معبود مريم، **مرجع سابق**، ص 140.

- الانتماء للأمة والحضارة الاسلامية والعربية.
- اللغة العربية لغة وطنية رسمية باعتبارها وعاء ضن للأمة وتراثها ووحدتها والمحافظة على كيانها.
- اللغة الأمازيغية كلغة وطنية.
- النظام الجمهوري الذي يضمن التعددية السياسية في ظل التداول السلمي على السلطة.
- الديمقراطية والحريات العامة والخاصة.

- **أهداف وأولويات الحركة (حمس):**

- السعي لاعتماد الشريعة كمصدر أساسي للتشريع في الجزائر.
- ترقية العمل السياسي باستخدام ثوابت الأمة والدفاع عن قيم الشعب ومبادئه.
- ترسيخ الروح الوطنية والعمل على ايجاد المواطن الصالح والأسرة الصالحة والمجتمع الصالح لتحقيق الحكم الراشد.
- استمرار العمل والتعاون مع الجميع وتجسيد الأهداف التي ينص عليها بيان أول نوفمبر 1954.
- محاربة الفساد والعمل على توفير فرص لكسب المشروع وحماية الثروات العامة.
- الدفاع عن حقوق الانسان وصون كرامته.
- الاهتمام بالجالية الجزائرية بما يحفظ هويتها وقيمتها واشراكها.
- العمل على ترقية دور الجزائر الاقليمي.
- مناصرة القضايا الدولية الانسانية العادلة، وعلى رأسها قضية فلسطين وقضايا الأمة العربية والإسلامية[1].

- **سياسات حركة (حمس) وتوجهاتها:**

- العمل على طرح البدائل الاسلامية في مجال التشريع والحياة العامة.
- مقاومة التطبيع بكل أشكاله وجعله خطا أحمر في علاقة الحركة مع جميع شركائها حتى عودة كافة الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني.
- المشاركة الفعالة في مؤسسات الدولة ضمن مبادىء الحركة في إطار استقلالية قرارها وتميز مواقفها وما تقدره مؤسساتها وهيئاتها الشورية.

[1] معبود مريم، **مرجع سابق**، ص 141.

- إقامة التحالفات وفق مبادىء الحركة ومصلحة الوطن.
- تعميق تمدين النظام السياسي بما يحقق الديمقراطية وسيادة القانون.
- ترشيد دور المنتخب وتدعيم صلاحيته.
- التركيز على الحريات وترسيخ الديمقراطية الحقة والفصل بين السلطات.
- ترقية دور المعارضة السياسية السلمية كأداة تطور واستقرار في المجتمع.
- نبذ العنف بجميع أشكاله كوسيلة للتغير والوصول الى الحكم أو البقاء فيه والعمل على معالجة أسبابه ومظاهره.
- ترسيخ ثقافة الحوار كقيمة حضارية لتحقيق التعايش والتواصل[1].

[1] الموقع الالكتروني: http://www.hmsalgeria.net.14: 14 à 02/11/2016 vu le

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي لحركة مجتمع السلم[1].

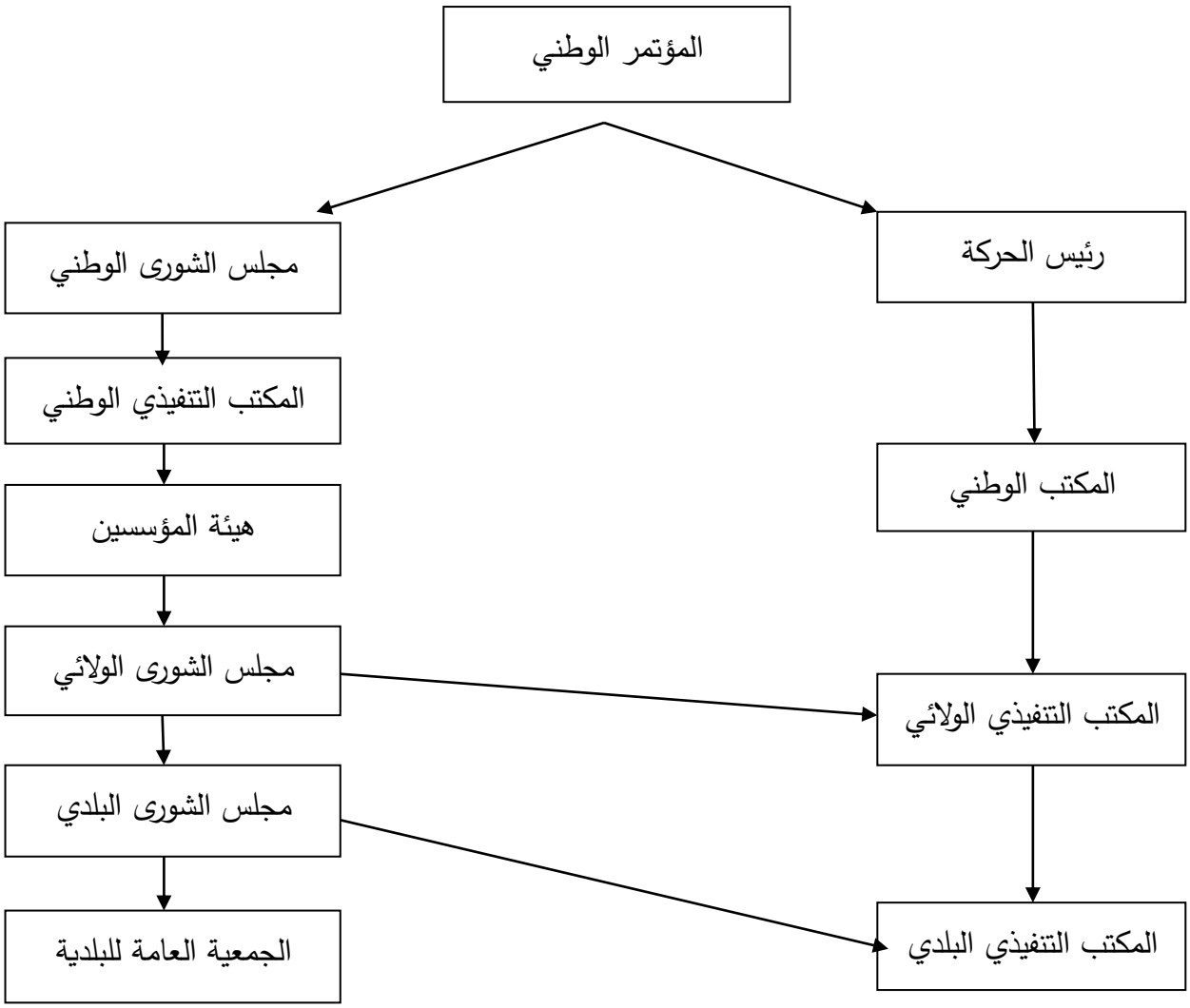

وفي عام 1994 دعمت حركة مجتمع السلم إقامة المجلس الوطني الانتقالي، الذي مارس وظائف تشريعية في غياب برلمان منتخب، غير أن هذا الموقف كفلها أرواح العديد من كوادرها أبرزهم أح مؤسسيها "الشيخ محمد بوسمايلي" الذي اغتيل في نفس العام على يد "الجماعة الاسلامية المسلحة"، وهي أهم تنظيم جهادي في الجزائر كان يعارض أي حوار مع النظام.

[1] مزرود حسين، "الأحزاب والتداول على السلطة في الجزائر (1989-2010)"، رسالة دكتوره، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2011-2012، ص 122.

أما في عام 1995 دخلت حماس بمرشحيها رئاسة الجمهورية السيد "محفوظ نحناح" وتحصلت على المرتبة الثانية بواقع 3.2 مليون صوت ونسبة 25٪ من الأصوات، وكان الهدف من هذا الترشح هو اعادة بناء مؤسسات الدولة الجزائرية وترسيم خط الوسطية والاعتدال وبيان الوجه الصحيح للإسلام والحركة الاسلامية.

في عام 1996 دخلت الحركة في الحكومة بوزيرين كأول تجربة لدخول الاسلاميين الجزائريين الى الجهاز التنفيذي هما وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ووزارة كتابة الدولة للصيد البحري، وكانت هذه التجربة مشجعة على على التحاق حزبين فيما بعد، بعد أن تأكدت كل الأطرف من أن مسار الحركة ناجح[1].

فتصاعدت الأحداث حيث أن سنة 1997 شاركت الحركة في الانتخابات البرلمانية التعددية الأولى، وكذالك في المحليات وكان حضها دون مستواها الحقيقي بسبب مطالب العملية الانتخابية من تزوير، فقد حصلت على 71 مقعد بالبرلمان وحوالي 1100 مجلس محلي منها حوالي 24 بلدية تسيرها الحركة.

أما سنة 1998 فكانت سنة المؤتمرات حيث عقدت حركة مجتمع السلم مؤتمرها الثاني في 1998 بقصر الأمم تحت شعار "السلم والتنمية"، والذي يكرس منهج المشاركة وعمق الخط الوسطية والاعتدال، ونادى بضرورة الائتلاف والتحالف وإخراج البلاد من أزمتها[2].

وفي سنة 1999 تم تنظيم الانتخابات الرئاسية المسبقة التي خاضعها سبعة مرشحين وغياب الشيخ نحناح، ومع هذا الإقصاء، وتغلب المصلحة العامة على المصلحة الحزبية، حيث وقع إئتلاف حزبي ضم كل من[3] :

- جبهة التحرير الوطني

---

[1] داليا غانم يزيك، **مستقبل الحزب الاسلامي الرئيس في الجزائر**، مركز كارينغي للشرق الأوسط، في 14 أفريل 2015، على الرابط التالي: .www.cariregie-men.org

[2] حركة مجتمع السلم، **كبرى الحركات الاسلامية**-مقال لموقع منتدى إلكتروني 8 أكتوبر 2016.
http // :www.hamsalgeri.com, vu le 28/10/2016 à 14 :30.

[3] داليا غانم يزيك، **مصدر سابق**.

- التجمع الوطني الديمقراطي.
- حركة النهضة.
- حركة مجتمع السلم.

ففي سنة 2002 جرت الانتخابات البرلمانية وبعدها الانتخابات المحلية في نفس السنة، ووجدت حركة مجتمع السلم نفسها تتقهقر الى المرتبة الرابعة بعدما كانت تحتل المرتبة الثالثة، مما عرضها للكثير من المزايدات السياسية والمضايقات، أما في عام 2003 توفي مؤسس حركة مجتمع السلم الشيخ "محفوظ نحناح"، وفي نفس السنة انعقد المؤتمر الثالث للحركة لينتخب "الشيخ أبوجرة سلطاني" خلفا له، وبعد سنة من ذلك وبالضبط في أفريل 2004، جرت الانتخابات الرئاسية التعددية الثالثة التي اختار فيها مجلس الشوري الوطني وترقية الائتلاف الحزبي الى تحالف رئاسي على أساس ميثاق ضم:

- جبهة التحرير الوطني.
- حركة مجتمع السلم.
- التجمع الوطني الديمقراطي.

في وثيقة تم توقيعها في 16 فيفري 2004 تتضمن مبادئ وثوابت وأهداف وآليات عمل، وبعد عملية انتخابية جديدة في الجزائر حاز مرشح المصالحة الوطنية "السيد عبد العزيز بوتفليقة" بأغلبية كبيرة 84.99٪[1].

- **مبادئ حركة "مجتمع السلم":**

تعرف حركة مجتمع السلم نفسها بأنها حركة سياسية شعبية اصلاحية شاملة، تعتمد منهجا تغيريا سلميا وسطيا معتدلا، يستهدف بناء الفرد والأسرة والمجتمع، وتشارك في العملية السياسية من أجل استكمال بناء الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة في إطار المبادئ الاسلامية من خلال السلمي على السلطة بالوسائل الديمقراطية.

[1] حركة مجتمع السلم، **مصدر سابق**.

تعتقد حركة مجتمع السلم أن النخبة التي حكمت الجزائر بعد الاستقلال 1962، لم تفلح في إقامة الدولة الجزائرية المنشودة لذلك تناضل في تنسيقه "الحريات والانتقال الديمقراطي" وهو تحالف معارضة يطعن في شرعية السلطة ويدعو الى فترة انتقالية للمسار الديمقراطي في البلاد.

وفي الجانب الاقتصادي تدعو حركة مجتمع السلم الى اعتماد نظام الصرفية الاسلامية في المنظومة البنكية، وتعديل قانون القرض والنقد لهذا الغرض كما تدعو الى نشر ثقافة الوقف باسترجاعه وتنميته وتفعيل نظامه[1].

[1] **الموقع الرسمي لحركة مجتمع السلم:** .http://hmsalgeria.net

المبحث الثاني: أزمة حركة مجتمع السلم

تعرضت حركة "حمس" الجزائرية الى العديد من الهزات السياسية منذ عهد مؤسسها الأول "محفوظ نحناح"، حيث أن وبعد توقيف المسار الانتخابي سنة 1992، وقف السيد "نحناح" الى جانب الجيش على حساب "الجبهة الاسلامية للانقاذ"، وهذا ما أثار غضب " أبو جرة السلطاني"، بحث فسر الموقف أنه موال للنظام السياسي على حساب فصيل من فصائل الحركة الاسلامية، وهذا ما جعل بعض المناضلين يغادرون الحزب.

بعد ذلك بسنتين وتكريس لخيار المشاركة انخرطت "حمس" في المجلس الوطني الانتقاليسة 1994، مما جعل عدد من المناضلين يفسرون هذا الانخراط بأنه دعم من المؤسسة الانتقالية غير الشرعية لنفصل عدد من المناضلين من الحركة معبرين عن استيائهم من الدعم لتغيير المشروط الذي تقدمه الحركة للسلطة.

أما في سنة 1996 وبعد تعديل الدستور الذي تنصب إحدى مواده على منع أي حزب سياسي أن يقوم على أساس ديني، فأصبحت الأحزاب ذات التوجه الديني مجبرة على تغيير إسمها وتماشيا مع القانون تغير إسم "حركة المجتمع الإسلامي الى "حركة مجتمع السلم" وحوصرت الحركة في أهم المواقع التي تعتبر مصدر قوتها وخاصة المساجد، وهذا أفقدها جزء من قاعدتها الشعبية[1].

كل تلك الهزات حصلت في عهد "محفوظ نحناح"، لم تأثر كثيرا على البناء الداخلي للحزب لأن أغلب القيادات بقيت متمسكة بالحركة وتعمل في انسجام، وذلك نظرا لوجود الرئيس المؤسس الذي يملك شخصية كريزمية، إلا أن بعد وفاة السيد "نحناح" 2003، ومجيء رئيس جديد لحركة وهو " أبو جرة سلطاني"، هذا ما جعل حجم الخلافات تزيد بين أبناءها، حيث شهدت الحركة صراعات ونزاعات متتالية جعلت الكثير من قادتها ومؤسسيها يخرجون منها ويؤسسون أحزاب أخرى، أبرز تلك الانشقاقات ظهرت ثلاث محطات رئاسية وهي كما يلي[2]:

[1] محمد سليماني، **مرجع سابق**، ص ص، 125-126.

[2] محمد سليماني، **مرجع سابق**، ص 126.

* **المحطة الأولى: مؤتمر 2003:**

بعد وفاة رئيس الحركة ومؤسسها السيد "محفوظ نحناح" عجلت الحركة بعقد مؤتمر استثنائي لاختيار رئيس حزب جديد وهذا ما جعل الخلافات الداخلية بين قيادات الصف الأول تطفوا على السطح فانقسم المؤتمرون بين تيارين إثنين، تيار يدعم الأستاذ " أبو جرة سلطاني" رئيسا للحركة،وتيار ثاني يدفع باتجاه "عبد الرحمن سعيدي" ليكون رئيسا للحركة، وبعد شد وجذب فاز تيار " أبو جرة سلطاني" ب 105 صوت مقابل 95 صوت ل"عبد الرحمن سعيدي" إلا أن رواسب ذلك الخلاف بقيت موجودة لتظهر بقوة في المؤتمر الموالي بعد خمس سنوات[1].

* **المحطة الثانية: مؤتمر 2008:**

انعقد المؤتمر الرابع تحت شعار "الاصلاح السياسي والتنمية" وقد برز الخلاف بوضوح بين جماعة مناصرة التي كانت تدعم "عبد الرحمن سعيدي"، في المؤتمر السابق وبين جماعة "أبو جرة سلطاني"، وقد انتهى المؤتمر بانتخاب "أبو جرة" رئيسا للحزب للمرة الثانية، إلا أن الخلاف مع السيد "عبد المجيد مناصرة" استمر بعد المؤتمر حيث يرى هذا الأخير أن الخلاف منهجي سياسي وتنظيمي وليس خلاف حول تسيير الحركة، وهو يقول في هذا الشأن "إن الطلاق حصل بينا وبين حركة مجتمع السلم عندما حول الحزب من وسيلة الى غاية وصدت أمامنا أبواب الحوار وفضلنا النظال عن إطالة عمر الخلاف داخل "حمس"، ومن ثم خرجت جماعة مناصرة من الحزب، وكونوا كيانا سياسيا تحت مسمى "جبهة التغيير"، ويعرف مناصرة جبهته الجديدة قائلا: "إننا لسنا نسخة من حركة مجتمع السلم بل جبهة التغيير مفتوحة على كل الكفاءات مع استخلاص كل التجارب الايجابية من نظالنا في "حمس" ومن فكر "محفوظ نحناح" مع تكيفنا مع ما يحدث محليا واقليميا[2].

* **المحطة الثالثة: بعد الانتخابات التشريعية 2012:**

[1] محمد زيتوني، "الحركة الاسلامية ومسألة التعددية في الجزائر، دراسة حالة حركة مجتمع السلم (1989-2010)"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 3،2011، ص 127.

[2] محمد سليماني، **مرجع سابق**، ص 127.

نظرا للنتائج المتواضعة التي حصل عليها التكتل الأخضر المنضوبة تحته حركة "حمس" إضافة لحركتي النهضة والإصلاح في الانتخابات التشريعية سنة 2012، هذا ما جعل مجلس الشوري الوطني لحركة "حمس" يغير الاستراتيجية العامة للحركة، حيث تم إقرار خروج الوزراء المحسوبين على "حمس" من الحكومة، هذا القرار لم يقنع به أهم الوزراء الحماسيون ألا وهو السيد "عمار غول" الذي يمثل رمز نجاح حركة "حمس" على أعلى مستوى، فعلى صعيد أدائه كوزير في الحكومة اعتبرت الحركة "غول" نموذجا للاندماج السياسي، فقد استطاع الرجل أن يرسم لنفسه صورة جيدة لدى الرأي العام، من خلال أداء وزارة الأشغال العمومية خاصة وأنه كان المشرف الأول على الطريق السيار شرق–غرب وقد كان الشعار الذي طالما رفعته الحركة، هو أنها أهدت الدولة الجزائرية أحد إطاراتها وعلى هذا الأساس تم ترشيح "غول" على رأس قائمة التكتل الأخضر بالعاصمة، وقد تحصلت القائمة على 13 مقعد متقدمة عى كل الأحزب ومن ثم حصلت المفارقة أن "عمار غول" أظهر ميله الى التحول الى رجل الدولة، وهو ما يفرض عليه الإبتعاد أكثر عن الالتزام الحزبي، ليعلن انشقاقه عن الحزب مفضلا بقاءه في الحكومة وكانت النتيجة أن أسس حزبا جديدا مع بعض القيادات الأخرى المنشقة تحت إسم " تجمع أمل الجزائر" وفي تعليقه على الانشقاقات الأخيرة قلل "أبو جرة سلطاني" من أهميتها وأوضح بأن الذين انسحبوا من الحركة كانوا جينرالات متقاعدين سياسا، فقد كانوا لا يعملون شيء في الحزب وخروجهم من الحزب لم يترك أي أثر[1].

المبحث الثالث: الأحزاب المنشقة عن حركة مجتمع السلم:

منذ وفاة زعيم الحركة "محفوظ نحناح"سنة 2003، شهدت حركة مجتمع السلم انقسامات وذلك إثر غياب القائد الكاريزمي، وتعدد الخيارات السياسية بعد المشاركة في السلطة.

[1] **نفس المرجع**، ص 128.

1. حركة التغير:

أول حزب انشق عن الحركة الأعم "حمس" أسسه القيادي السابق " عبد المجيد مناصرة" مع عدد كبير من كوادر الحركة، انشقوا عن الحركة الأعم في 2008، وذلك بسبب الخلافات مع قيادة الحركة حينمها كانت يترأسها وزير الدولة "أبو جرة سلطاني" حيث أسسوا حزبا سياسيا بديلا تحت اسم "جبهة التغير"[1].

2. حزب حركة تجمع أمل الجزائر:

أسس هذا الحزب وزير الأشغال العمومية في الجزائر "عمار غول"، ويرجع سبب هذا الانشقاق عن حركة "حمس" الى الأخطاء التي ارتكبتها الحركة بقيادة "أبوجرة سلطاني"، والتي منها انفصالها عن التحالف الرئاسي المؤيد للرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" مقابل الدخول في تحالف الاسلاميين باسم "الجزائر الخضراء" أملا في تحقيق فوز الاسلاميين في انتخابات البرلمان الماضية في ماي 2012.

3. حزب الحركة من أجل الدعوة والتغير:

انشق هذا الحزب عن "حركة مجتمع السلم" حيث كان يترأسها وزير الصناعة السابق "عبد المجيد مناصرة"، وبالرغم من امتلاكها المرجعية والثوابت نفسها، إلا أنها لم تستطع توحيد صفوفها في تكتل واحد بسبب الصراع على زعامة التيار الاسلامي.

4. حزب حركة البناء الوطني:

انشق هذا الحزب في 07 مارس 2014 من رحم الحركة الأم (حمس) وتعد مؤسسة "مصفي بلمهيدي" أحد الرجال المؤسسين الراجل محفوظ نحناح وهو من الأوائل الذي أسس مع "محفوظ نحناح" حركة المجتمع الاسلامي"، وقد انشق " بلمهدي" بسبب الخلافات مع قادة حركة جبهة التغيير، بقيادة وزير الصناعة الأسبق "عبد المجيد مناصرة" ثم انشق بلمهيدي مع عدد من القياديين في جبهة التغيير ليؤسسوا مجددا "حركة البناء الوطني" بسبب خلافات داخلية بين قيادات حركة "جبهة التغيير"[2].

منحت السلطات الجزائرية الترخيص بالنشاط السياسي لرابع حزب منشق عن الإخوان المسلمين في الجزائر.

---

[1] **الموقع الالكتروني التالي:** http://www.saspost.com, vu le 19/10/2016 à 14 :00.

[2] **نفس المصدر.**

واعتمدت السلطات حزب "حركة البناء الوطني" بقيادة "مصطفى بلمهيدي" أحد أقدم كوادر الاخوان المسلمين في الجزائر ومن مؤسسي "حركة مجتمع السلم" الذراع السياسية للتنظيم في الجزائر.

وانشق "بلمهيدي" رفقة عدد كبير من كوادر الاخوان عن الحركة الأم "حركة مجتمع السلم" في 2008 بسبب خلافات مع قيادة الحركة حينها التي كان يترأسها وزير الدولة "أبو جرة سلطاني"، وأسسوا حزب بديلا تحت اسم "جبهة التغيير" بقيادة وزير الصناعة السابق "عبد المجيد مناصرة".

ولاحقا إنشق "مصطفى بلمهيدي" وعدد من الكوادر مجددا عن "جبهة التغير" وأسس "حركة البناء الوطني" بسبب خلافات داخلية بين قيادات "جبهة التغيير"، وبعد حركة "البناء الوطني" رابع حزب سياسي من خلع إخوان الجزائر.

ومن أشهر مواقف حركة مجتمع السلم في الآونة الأخيرة :

- طالبوا بمنع اعدام الرئيس المصري المعزول "محمد مرسي": مباشرة بعد صور حكم الاعدام على "محمد مرسي" طالبت حركة مجتمع السلم في خطاب رسمي لها الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة" بالتدخل لمنع تنفيذ حكم الاعدام بشكل عام بحق قيادات الإخوان المسلمين[1].
- طالبوا الرئيس بوتفليقة بالتنحي عن منصبه: في وقت سابق طالب رئيس "حركة مجتمع السلم" عبد الرزاق مقري الرئيس بوتفليقة بالتنحي عن منصبه بسبب المرض الذي يلازمه، وقال مقري خلال افتتاح ندوة وطنية للحركة للرئيس بوتفليقة، "سيدي الرئيس ....أنت لست حاصرا، سيدي الرئيس نعرف أن الأمر انتهى، وكان من المفروض أن تستريح، بلد مثل الجزائر يحتاج لرئيس حاصر ومتاح".
- رفضوا اعتبار جماعة الاخوان المسلمين جماعة "ارهابية": رفضت الحركة اعتبار جماعة الاخوان المسلمين من قبل الحكومة المصرية والسعودية والإماراتية منظمة ارهابية، ووصفوا القرار بالظالم وقال "مقري" أن القرار يندرج ضمن الاستراتيجية الانقلابية الدموية، أو ترضخ الجماعة وتقبل به، ولكنهم مخطئون لأن هناك قطاعات متعددة في مصر ترفض الانقلاب، برفع قزاعة الاخوان كمنظمة ارهابية، والاخوان لديهم تجربة كبيرة

[1] **الموقع الالكتروني:** http://www.hmsalgerie.net.30 :14 à 19/10/2016 vu le

في مواجهة العدوان والديكتاتورية، وبالتالي فإنهم أدخلوهم الى الميدان يحسنون الصعب فيه والأساليب القمعية لم تفلح على مدار التاريخ خاصة مع انشار وسائل الاعلام[1].

- **أهداف مشاركة حمس في السلطة و انجازاتها:**

استهدفت حركة مجتمع السلم (حمس) من خلال مشاركتها في الحياة السياسية جملة من الأهداف، من بينها:

1) الدفاع عن ثوابت الأمة ومبادئها، وإبراز محاسن الإسلام وتقديم، توجيهات للناس على أنها قوانين وتعميمات ربانية واجبة النفاذ، ونزع ما ألصق بهم من تهم الإرهاب والتخلف والتطرف والعجز.
2) حماية الحركة الإسلامية بمختلف تياراتها من موجة الاستئصال التي أخذت تقودها السلطة، في الآونة الأخيرة، بدعم من تيارات علمانية شديدة التطرف.
3) الاستقراء بالسلطة والشعب، لحماية الهوية والحفاظ على الثوابت الوطنية.
4) طمأنة المخالفين، في الفكر والعقيدة إلى أن مصالحهم محفوظة في ظل النظام الإسلامي، من خلال التأكيد على سماحة دعوة الإسلام، ورفع الشعار القائل (جاء الإسلام داعيا، وليس قاضيا ولا جابيا).
5) الربط بين الدعوة والدولة في منهج عملي متكامل . يقوم كوادر الحركة على ضمان تطبيقه . تأمينا قديم نموذج الوزير الإسلامي في الواقع الدنيوي المحسوس وتحبيب الحكم الإسلامي إلى الناس .
6) حماية الدولة من الانهيار والدفاع عن استقرارها، خاصة بعدما تخلى عنها الكثير من رموزها المنتفعة، وعرضوها إلى الزوال.
7) ضمان حرية الوصول الى المعلومات و إتاحتها للإطلاع باعتبارها حقا أصيلا للحركة و الجمهور.

[1] **نفس المصدر السابق.**

8) محاربة الفساد السياسي والمالي، وتخفيف الظلم عن الناس.

9) . ضمان المحافظة على النظام الجمهوري الدستوري البرلماني، و الإسهام في تمدين النظام السياسي الجزائري.

10) تأسيس شبكة من العلاقات الرسمية مع العالم الخارجي[1].

- **سلبيات المشاركة :**

واكبت مشاركة حركة مجتمع السلم (حمس) في الحكومات المتعاقبة بعض السلبيات، التي يمكن إحصاؤها في النقاط الآتية:

1) . التناقص المتواصل في شعبية الحركة، كون الناس لم يتعودوا على رؤية الإسلاميين في الحكم.

2) . اغترار الكثير من الكوادر ببريق المنصب، ومن ثم الركون إلى السلطة وإغفالهم معالجة القضايا والسلبيات المنوط بهم معالجتها.

3) . التأثر السلبي بممارسات الآخرين، إلى درجة مقارنة أنفسهم بالسابقين، مما أضعف من تميزهم، بعد أن قنعوا بأن يكونوا أفضل منهم، ولو بدرجة يسيرة.

4) . ضعف المتابعة والتوجيه خصوصا كلما اقتضى ذلك محاسبة وزراء الحركة، على تقصيراتهم المتكررة.

5) .ضعف القدرة التفاوضية للحركة عند تشكيل الحكومات. ولعل ذلك غير قادر على، عن شعور الحركة بأنها شريك صغيرٍ كان ناتجا الاستقلال والتفرد بالحكومة في حالة فشل مفاوضات الشاركة.

6) . الاتكالية التي لا تزال تميز الكثيرين من أصحاب التوجيهات الإسلامية وعدم القدرة على التمييز بينها وبين التوكل.. بالإضافة إلى ضعف الحمية في العمل، مما شكك في قدرتهم على التضحية خصوصا بعد سنوات من الترهل السلطوي.

---

[1] احمد يوسف، **حركة مجتمع السلم –حمس–(خيارات الدم و السياسة)**، بيت الحكمة للدراسات والاستشارات، د ب ن، يناير 2010، ص.ص 39–40.

7) . عدم القدرة على ملىء الفارغات الناشئة في الدولة نتيجة هجرة العديد من رجالات السلطة السابقة لمواقعيم.

8) . بـروز بعـض الضـعفاء ووصـولهم إلـى مقدمـة الصـف فـي قيـادة الحركة.

9) . التناقض المتكرر في تصريحات رموز الحركة بخصوص المشاركة السياسية من عدمها[1].

- **الإيجابيات:**

ورغم كل هذه السلبيات، إلا أن مشاركة الحركة في الحكومات المتعاقبة قد حقق جملة من الإيجابيات، أهمها :

1) . الابقاء على صوت الإسلام ت عالياو تمثيله في المحافل والهيئات وبث روح الطمأنينة والتفاؤل من التيار الإسلامي المعتدل.

2) . تثبيت صورة الحركة المعتدلة الوسطية المحاورة الواقعية و كسرت أوهام الغرب حول الإسلام السياسي.

3) . الاعتارف الصريح من السلطة الحاكمة بشرعية الحركة ووطنيتيا، بعد طول تشكيك.

4) . تطوير علاقات الحركة وتوسيعيا مع دوائر النفوذ في الداخل والخارج.

5) . تقديم العون للناس ورفع الظلم عن المظمومين، والانتصار للفئات الضعيفة.

6) . الحفاظ على أبناء الحركة من السقوط في شباك العنف والتطرف والعمل على حمايتيم. وكسب أنصار جدد للحركة.

7) . إثبات قدرة الحركة على تقديم برنامج عمل اقتصادية اجتماعية تقنية.

8) . تأهيل الكوادر سياسيا من خلال استلامهم العديد من الحقائب الوازرية.

9) .تقديم نموذج وسطي حي يغري باقي التيارات الإسلامية بأهمية المشاركة السياسية[1].

[1] احمد يوسف، **مرجع سابق**، ص 41.

المبحث الرابع: مستقبل التيار الاسلامي في الجزائر

تحاول الجماعات والحركات الاسلامية في الجزائر الصمود أمام موجات الانحسار التي تعيشها التنظيمات الاسلامية الأخرى في العالم العربي، دون أن يؤثر ذلك على مكاسبها التاريخية، ولذالك فإن استمراريتها تتطلب منها مجموعة من المطالب ونجد من بينها:

[1] احمد يوسف، **مرجع سابق**، ص 42.

- تبني المزيد من محاولات الاصلاح الداخلي والاستفادة من التعديلات الدستورية للرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" في أفريل 2011 الماضي، لتظهر كتيار إسلامي معتدل، بعيدا عن الجماعة الأعم التي حولتها ممارساتها الى جماعة ارهابية.
- لازالت ما تعانيه هذه الحركات في الجزائر بجناحيها تعثرات كبيرة من خلال تحالفات هشة يدفع بها في أغلب الأحوال الى مزيد من الانشقاق داخل الصف الاخواني أو الاسلامي نفسه، وهو ما يحول دون وجود كيان واحد لها في المستقبل.
- على الرغم من تبني هذه الحركات في الجزائر لفكر التغيير السلمي والوصول الى السلطة عبر صناديق الاقتراع، إلا أنها لازالت تعاني من عدم القدرة على ايجاد بديل لحالة العنف الجزائرية التي يقوم بها أطراف يتبنون نفس الأفكار القطبية الاخوانية[1].
- الانقسام داخل الحركة يجعل من المستحيل التوافق على وحدة الموقف الوطني تجاه القضايا الوطنية الكبيرة، كالانتخابات وتشكيل الحكومة، الانتخابات الرئاسية، وجلسات البرلمان، وبالتالي ستؤدي الى تشتت أصوات الاسلاميين في أي انتخابات مقبلة.
- التنافس بين الحركات والأحزاب في الانتخابات التشريعية والبلدية انعكس سلبا على نشاط الحركة الدعوي والتربوي، وبذلك تكون الحركة قد تفرغت من محتواها الأصلي في هذا النشاط (الدعوي والتربوي) الى العمل بالسياسة وفقدت توازنها كحركة اسلامية.
- لازالت الجماعة تستخدم الطرق التقليدية في استغلال الدين مثل تحويل المساجد مسرحا لخطاباتها وكشف الاخوان المسلمين تواجدهم بالجزائر عن طريق الكتب الدينية والمجلات.
- الصراع الداخلي أدى الى افتقاد الجماعة لولاء نسبة كبيرة من الشباب الجزائري بسبب عدم رغبتهم في الدخول في صراعات جديدة ليس لهم علاقة بها.
- الفشل الكبير للجماعة الأعم في مصر سيدفع إخوان الجزائر مستقبلا الى التحول الى ايجاد صبغ للتقارب والتنسيق مع دائرة النظام على حساب دائرة التنظيم والشعب والمجتمع، وهو ما قد أدى الى المزيد من الفرق الداخلية وفقدان المصداقية الداخلية[2].

---

[1] **الموقع الالكتروني:** http://www.islamist:movements.com.30: 12 à 16/10/2016 vu le

[2] **نفس الموقع الالكتروني السابق.**

المبحث الخامس: مستقبل العلاقة بين التيار الاسلامي والسلطة الجزائرية

ضوء تأزم العلاقة بين النظام السياسي الجزائري والأحزاب الاسلامية، يمكن استشراف الصورة المستقبلية المحتملة التي قد تكون عليها العلاقة بين هذه الحركات الاسلامية والسلطة الجزائرية في المستقبل المتطور وذلك من خلل سيناريو الاستمرار وسيناريو التغير.

1. سيناريو الاستمرار:

يشير هذا السيناريو الى استمرار الوضع القائم المتمثل في تعطيل السلطة للإصلاحات الدستورية، والذي يعطي فرصة لاستمرار الخلاف بينها وبين الحركات الاسلامية والأحزاب الأخرى المتحالفة معها.

ويعتمد استمرار هذا المشهد ثبات السلطة على موقفها من الاصلاحات خصوصا بعد تراجع تصدر الاسلاميين للسلطة في دول الربيع العربي، وأيضا على مدى قدرة الأحزاب الاسلامية المتمثلة في حركة مجتمع السلم "حمس"، حركة النهضة، حركة البناء الوطني، وحركة العدالة والتنمية على التماسك والتناسق وتذويب انقسامها واتخاذ موقف مشترك دائم، واستمرار تحالف القوى الاسلامية مع الأحزاب الأخرى، والشخصيات العامة المعارضة للسلطة الجزائرية وهو ما يعرف "بهيئة التشاور والمتابعة للمعارضة" وهي أكبر تكتل معارض للرئيس "بوتفليقة" في فترته الرئاسية الرابعة، وهو ما يشير الى احتمال حدوث هذا السيناريو هو الهجوم غير المسبوق الذي شنه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في نهاية عامه الأول من فترته الرئاسية الرابعة[1].

2. سيناريو التغير:

يعتمد هذا السيناريو على حدوث تغير في واقع المعارضة الاسلامية المتماسكة في الوقت الراهن، واحتمال تحرك بعضها للتحالف مع السلطة من جديد على أن يلعب الدور نفسه الذي لعبته "حركة مجتمع السلم" قبل فك ارتباطها مع التحالف الرئاسي الدائم للرئيس "عبد العزيز بوتفليقة".

ومن المحتمل أن تقوم "حركة تجمع أمل الجزائر الاسلامية" "تاح" بهذا الدور وذلك بسبب التقارب المتصاعد بين السيد "عمار غول" رئيس الحركة والرئيس "بوتفليقة عبد العزيز" في الفترة الأخيرة، ويرتبط بهذا السيناريو أيضا حدوث تغير في حالة السلطة سواء بتحقيق مزيد من الاصلاحات، أو تعديل الدستور وفقا لرؤية توافقية من أحزاب المعارضة، وقد يستقل على هذا الاتجاه ديوان رئاسة الجمهورية وفدا من حركة "حمس" الاخوانية للاتفاق على كيفية الخروج من الأزمة أو حدوث تغير مفاجيء في إدارة السلطة[2].

---

[1] **نفس الموقع الالكتروني السابق.**

[2] **نفس الموقع الالكتروني السابق.**

* **العلاقةُ بين الأحزاب الإسلامية والسلطة الجزائرية في عهد بوتفليقة مسارين مختلفين، هما:**

- **المسار الأول** :المشاركة والارتباط، وقد استمرَّ هذا المسار حتى اندلاع ثورات الربيع العربي؛ حيث ظلت حركتا "حمس" والنهضة على مدى حكم الرئيس بوتفليقة، وقبل توليه الرئاسية الرابعة، جزءًا من التحالف الرئاسي الداعم لبوتفليقة، تشاركان في الحكومات المتعاقبة، والانتخابات التي تتابعت، والسياسات التي انتُهجت، والأهداف التي رُسمت لهما، دون أن تُحققا معارضة حقيقية –خصوصًا حركة حمس– سوى الحصول على مكاسب مادية شخصية لقياداتها ونوابها ووزرائها. فحركة مجتمع السلم "حمس" رأت في التحالف مع نظام بوتفليقة، خلال تلك الفترة، إطارًا سياسيًّا يضمن لها الكثير من المصالح. فهي وحركة النهضة، وإن كانتا في الأصل تُعدان من أحزاب المعارضة، بحكم أن كلا منهما حركة إسلامية، شعارها "الإسلام هو الحل"، وأن أيديولوجيتهما وثقافتهما تنطلقان من فكرة الدولة الإسلامية – فإنهما، خلال تلك الفترة، احتمتا في هذا الإطار، وابتعدتا، من خلال استراتيجية المشاركة والقبول باللعبة السياسة، وفقًا لموازين القوى والأمر الواقع [1].
- **المسار الثاني** :فك الارتباط والانفصال عن التحالف الرئاسي، وبدأت إرهاصاته الأولى بعد ثورات الربيع العربي. وقد بررت الأحزاب الإسلامية انفصالها عن السلطة بأن التحالف الرئاسي وصل إلى درجة من الهشاشة والضعف. فقد تنامى التذمر داخل صفوف حركة مجتمع السلم بعد مؤتمرها الرابع. وقد علق عبد الرازق مقري، الرئيس الحالي لحركة "حمس"، على قرار الانفصال، قائلا: "إننا لن نرهن مصيرنا بمصير تحالف مؤشرات زواله أكثر من بقائه. واتسم هذا المسار باتفاق الأحزاب الإسلامية على وحدة الموقف من عدم استمرار الرئيس بوتفليقة في منصبه، والمطالبة بإجراء انتخابات رئاسية جديدة[2]" .

* **أسباب التصعيد بعد يناير 2011:**

[1] أبو الفضل الإسناوي، على رابط الانترنيت: http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/5407.aspx، يوم 2016/11/19، على الساعة: 13:30.

[2] **نفس المصدر السابق.**

عدة أسباب أدت إلى تغيير مسار العلاقة بين الأحزاب الإسلامية والسلطة، وحدوث تصعيد من جانب الإسلاميين بعد اندلاع ثورات الربيع العربي، يمكن أن نحددها على النحو الآتى:

- تغير الواقع الإقليمي والعربي وصعود الإسلاميين بعد ثورات الربيع العربي، وما ارتبط به من استجابة النظام الجزائري بإجراء بعض الإصلاحات السياسية لتفادي الثورات العربية قد أدى إلى إدراك حركة مجتمع السلم أن الربيع العربي سيُعيد الأمور إلى نصابها، فسارعت إلى إطلاق مبادرتها السياسية يوم 16 يونيو 2011 لتعرف نبض الشارع، وتقترح فتح نقاش وطني شامل مع بعض القوى المعارضة.
- فوز عبد الرازق مقري برئاسة حركة مجتمع السلم "حمس"، في بداية عام 2013، أدى إلى جنوح الحركة وأغلبية قياداتها إلى خيار المعارضة، حيث يُمثل مقري قائدًا للجناح الأكثر صلابة في الحركة، وأعلن في بداية توليه الحركة عن أنه سيلعب دور "أبو جرة سلطاني" سنة 2002 عندما كان الشيخ محفوظ نحناح –مؤسس الحركة– يقود الحزب الإسلامي الموصوف بالاعتدال.
- وقد جاء انتخاب مقري بعد قرار "حمس" بالانسحاب من التحالف الرئاسي ليوجه الحركة نحو القطيعة مع الشكل التقليدي للمشاركة في السلطة، ليعكس آمال القيادة في استعادة مصداقية الحركة التي تضررت بسبب مواقف متناقضة، وتغيير غير مفهوم في المواقف. وقد أعلن مقري منذ الأسبوع الأول لتوليه قيادة الحركة عن أن "حمس" تريد أن تقود تحالفًا إسلاميًّا معارضًا، وأنه يسعى إلى تغيير قواعد الأحزاب الإسلامية عمومًا[1].
- تباطؤ النظام الجزائري في تنفيذ تعديلاته الدستورية بعد تراجع الإسلاميين في مصر وتونس، وخلق تشابك مدني إسلامي لمعارضة السلطة. وقد أدى تباطؤ النظام في تنفيذ الإصلاحات، التي وعد بها لتفادي الجزائر من ثورات الربيع العربي، إلى حدوث تنسيق بين قوى المعارضة المدنية والإسلامية. وأسهم ذلك في استمرار النهج المعارض للتيارات الإسلامية، بل انتقلت في معارضتها من مرحلة فك الارتباط مع أحزاب السلطة إلى رفض ترشح الرئيس بوتفليقة لعهدة رابعة. وأعطت الجبهةُ التنسيقيةُ من أجل الحريات

[1] الموقع الالكتروني التالي: http://www.siyassa.org vu le 19/11/2016 à 16 :55.

والانتقال الديمقراطي، التي جمعت بين أحزاب إسلامية (منها: جبهة العدالة والتنمية، وحركة مجتمع السلم "حمس"، وحركة النهضة، وحركة البناء الوطني)، وأحزاب مدنية (أهمها: حزب جيل جديد، وحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية) – قوةَ دفع لاستمرار الإسلاميين في المعارضة التي وصلت إلى حد المطالبة برحيل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، رغم تراجع المد الإسلامي في كافة دول الربيع العربي[1].

خلاصة الفصل:

إن الانشقاقات المتتالية التي أصابت "حركة مجتمع السلم" كانت لها علاقة بمشاركتها في السلطة، بحث بقي الحزب يتجاذبه طرفين، الطرف الأول هو جناح "مناصرة" الذي اعتبر الاستمرار في خط المشاركة في الحكومة، هو التناهي مع السلطة والتخلي الحركة عن مبادئها وأهدافها التي تأسست من أجلها، أما الطرف الثاني هو جناح "عمار غول" الذي

[1] **نفس المصدر السابق.**

يعتبر أن المشاركة السياسية هي خط أقره "محفوظ نحناح" فلابد من الحفاظ عليه، ثم إن خدمة الدولة الجزائرية ستكون من موقع المشاركة أفضل من موقع المعارضة، وهذا ما جعل الحركة تنقسم الى عدة أحزاب، مما يجعلنا نستنتج أن المشاركة في السلطة كانت لها انعكاسات وتداعيات جد سلبية على التماسك الداخلي للحزب.

خاتمة:

لقد حاولنا من خلال مشوارنا في هذا البحث تسليط الضوء على ظاهرة الانشقاقات الحزبية في الجزائر وأسبابها وتأثيرها، فقد خصصنا الجزء الأول من دراستنا على التعرف على تجليات ظهور الأحزاب السياسية بصفة عامة، وكذالك الأدوار التي تقوم بها هذه الأحزاب وكذالك الوظائف التي تؤديها للفرد أو المواطن أو للحزب بصفة عامة، وكذالك ظروف نشأة الأحزاب السياسية في الجزائر وتجربة الجزائر للأحادية الحزبية، وتأثيرها على الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية للدولة التي كانت أوضاع مزرية كان يعيشها الشعب الجزائري من أمية وبطالة، وكذالك الأزمة الاقتصادية وتراجع أسعار البترول الذي أدى بأزمة خانقة للبلد، واختارت الجزائر نهج التعددية السياسية وما يعرف بالتحول الديمقراطي، ما سمح بفتح مجال أمام شخصيات عديدة من الدولة لإنشاء أحزاب سياسية كل حسب معتقداته وبرامجه، مما سمح بنمو المعارضة السياسية وإفساح الديمقراطية وإرساء دولة الحق والقانون، في حين أن بعض الأحزاب السياسية المعارضة في الجزائر ترى أن عملية الاصلاح السياسي الأخيرة باءت بالفشل منذ البداية، وذلك لكونها لم تخضع للحوار البناء والإجماع حول طبيعة ومحتوى هذا الاصلاح وغاياته.

وقد تم تسليط الضوء على حزب من أحزاب التيار الاسلامي وهو "حزب مجتمع السلم" وهو من أقوى الأحزاب الاسلامية المعارضة في الجزائر، ولقد كان الموقع الطبيعي (المعارضة) للحركات الاسلامية هو الخط السياسي الذي سارت عليه مختلف أعضاء الحزب، ولقد درسنا أزمة هذا الحزب التي بدأت من 1990 الى يومنا هذا، وأسباب الانشقاق داخل هذا الحزب الذي يرجع بالدرجة الأولى الى الزعامة داخل الحزب والانفراد بالسلطة، ومن خلال كل هذا توصلنا الى مستقبل الحركة الاسلامية الذي يكون بتبني المزيد من الاصلاحات من جهة، ومن جهة أخرى التخوف من مستقبل التيار الاسلامي لما يحدث في الآونة الأخيرة في الدول العربية، أو ما يعرف بالربيع العربي الذي قد يأثر سلبا على التيار الاسلامي الجزائري.

وإثر اتباعنا للإشكالية التي تدور حول: ما المقصود بالانشقاق الحزبي وما مدى تأثير ذلك على الحركات الاسلامية في الجزائر؟، من هنا يمكن لنا التوصل الى تأثيرات الانشقاق على الحركة الاسلامية فيما يلي:

- إفتقاد الحركة الاسلامية في الجزائر لشعبيتها خاصة فئة الشباب بسبب عدم رغبتهم في الدخول في عنف جديد، إضافة الى ما يراه الشباب الجزائري في الدول العربية من عنف ودمار بعد صعود التيار الاسلامي.
- التنافس بين مشاييخ الحركة الاسلامية في الانتخابات التشريعية والبلدية، وانعكس سلبا على النشاط الدعوي والتربوي، وبذلك تكون الحركة قد تفرعت من محتواها الأصلي الى العمل السياسي.
- الاسلاميون في الجزائر انقسموا الى شقين الأول يؤمن بالتغير السلمي والوصول للسلطة عبر صناديق الاقتراع، والثاني معارض للنظام ويرفض التعامل معه والمشاركة في الانتخابات مهما كانت نزاهتها.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1) المراجع باللغة العربية:

أ- <u>الكتب:</u>

1. بن الحاج يحي الجيلاني وآخرون، **القاموس الألفبائي**، تونس: الأطلسية للنشر، 1997.
2. بن محمد علي، **جبهة التحرير الوطني بعد بومدين حقائق ووثائق**، الجزائر: دار الأمة للنشر والتوزيع، 1998.
3. بهلول محمد بلقاسم، **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، تشريح وضعية**، مطبعة دحلب، 1993.
4. جاني ناصر، **الفئات الوسطى والسياسية بين تشوهات الماضي وتحديات المستقبل**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد 16، أكتوبر 2004.
5. سعداوي عمرو عبد الكريم، **التعددية الحزبية في العالم الثالث: الجزائر نموذجا**، القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية، 1989.
6. عبد الحميد رشوان حسين، **الأحزاب السياسية وجماعات المصلحة والضغط**، الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، (2008).
7. عياشي عمر، **سوسيولوجية الأزمة الراهنة في الجزائر**، القاهرة: دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، 1994.
8. قيرة اسماعيل وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، دط، دص.
9. الكنز على، **دراسات حول الجزائر والعالم العربي**، الجزائر: دار بوشان، 1990.
10. الكيالي عبد الوهاب وزهري كمال، **الموسوعة السياسية**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1974.
11. مقري عبد الرزاق، **التحول الديمقراطي في الجزائر**، ددن، دت.
12. مؤسسة يافا للدراسات والبحوث، **الثورة الاسلامية في الجزائر-النص الكامل للبرنامج السياسي للجبهة الاسلامية للإنقاذ**- القاهرة، 1991.

13. ناجي عبد النور، **تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية في الجزائر**، الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2010.
14. هلال سوقي علي الدين، محمد اسماعيل محمد، **اتجاهات حديثة في علم السياسة**، دراسة حسين توفيق، دراسة الأحزاب السياسية في العالم الثالث، اللجنة العلمية للعلوم السياسية والادارة العامة، 1999.
15. هلال سوقي علي الدين، محمد اسماعيل محمد، **اتجاهات حديثة في علم السياسة**، دراسة حسين توفيق، دراسة الأحزاب السياسية في العالم الثالث، اللجنة العلمية للعلوم السياسية والادارة العامة، 1999.
16. ولد خليفة محمد العربي، **التنمية الديمقراطية في الجزائر والمنطقة العربية**، ديوان المطبوعات الجامعية، ددن، 1991.
17. وليام مونيكا، **الانشقاقات الحزبية – دراسة حالات من الأحزاب المصرية**، المركز العربي للبحوث والدراسات، 02 مارس 2016.

ب- <u>المجلات والدوريات</u>:

1. بن رشيد، **تحنيط تكنوقراطي للنفاق من جبل "طاب جنانو"**، الشروق، 12 جانفي 2013.
2. بوز أحمد، **الأحزاب المغربية ورهان الانتقال نحو الديمقراطية**، المجلة المغربية للعلوم السياسية، ع1 (خريف، شتاء)، 2010-2011.
3. رباعة محمد، "**التجمع الوطني الديمقراطي....ولد كثيرا ولم يعمر كثيرا**"، الحدث الدولي والعربي، عدد: 22سبتمبر، باريس، Darwish Press.
4. سويقات الأمين، **الانشقاقات الحزبية في الجزائر والمغرب (دراسة في الأسباب والتحديات)**، دفاتر السياسة والقانون، ع5، جوان 2016.
5. عبد الرحمان حسين ، **ظاهرة التحول الديمقراطي في إفريقيا "القضايا وأفاق المستقبل"**، ددن، العدد 1130، 1999.
6. **مجلة الاصلاح**، العدد 169، 2 رجب 1412.
7. **مجلة البيان**، عدد 23-48، وفيه أحداث الجزائر.

ج- **الدراسات غير المنشورة:**

1. بن أعمر جمال الدين، "إشكالية تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية تجربة التعددية المعاصرة"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، بن يوسف بن خدة، الجزائر.
2. بن عاشور لطيفة، "آليات التحول الديمقراطي في الجزائر"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، جوان 2014.
3. توازي خالد، "الظاهرة الحزبية في الجزائر"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2005-2006.
4. سليماني محمد، "مشاركة الحركة الاسلامية في السلطة -نموذج حمس-"، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، فرع العلوم السياسية، جامعة وهران، 2012-2013.
5. طعية أحمد، "أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1999.
6. العيد شعبان، "الاصلاح السياسي في الجزائر 2008-2013"، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013-2014.
7. فضلون أمال، "استخدام السياسة للصحافة للتأثير على الرأي العام"، مذكرة ماجستير،قسم علوم الاعلام والاتصال، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة باجي مختار عنابة.
8. فلوس فازية، "الانشقاقات الحزبية في الجزائر 1999-2012"، رسالة ماجستير، جامعة تيزي وزو، كلية العلوم السياسية، 2014-2015.
9. قارو حسيبة، "دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة"، مذكرة ماجستير، جامعة تيزي وزو، كلية العلوم السياسية، 2012.
10. محمد زيتوني، "الحركة الاسلامية ومسألة التعددية في الجزائر، دراسة حالة حركة مجتمع السلم (1989-2010)"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2011.
11. مزرود حسين، "الأحزاب والتداول على السلطة في الجزائر (1989-2010)"، رسالة دكتوره، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2011-2012.

12. معبود مريم، "المدرسة الجزائرية في برامج الأحزاب السياسية –تحليل مضمون الأحزاب السياسية لعدة أحزاب–، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، تخصص علم اجتماع التربية، جامعة سطيف، 2013-2014.

د- **الوثائق الرسمية:**

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون العضوي 04/12/المؤرخ في 12 يناير 2012 المعلق بالأحزاب السياسية.**

2) المراجع باللغة الأجنبية:

A. Livres:

1. Louis Leiler Daniel: **Les Partis Politique**, Armand Colin, Paris, 2000.
2. Giquel Jean Et Hourion André**, Droit Constitutionnel Et Institution Politique**, Dalloz, Paris, 1985.
3. Rediala Ramdan, **L'apposition En Algerie De Fin 1962**, Le PRS-CNDR.Le FFS. Edition : Rahma Algerie 1998.
4. Lahouri Addi**, L'Algérie Et La Démocratie : Pouvoir Et Crise, Le Politique Dans L'Algérie Contemporaine**, Paris La Découverte, 1995.

B. Sites internet:

1. http// :www.elkhabar.com.
2. http://hmsalgeria.net.
3. http://www.djelfa.info.
4. http://www.hmsalgeria.net.
5. http://www.islamist:movements.com.
6. http://www.islamist:movements.com.
7. http://www.maspolitique.com.
8. http://www.maspolitique.com.

9. http://www.sasapast.com.
10. www.cariregie-men.org.
11. www.undp.org.

فهرس الأشكال		
الرقم		الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لحركة مجتمع السلم	50

ملخص البحث (الدراسة):

لقد هدفت دراستنا بشكل عام الى البحث في الطريقة التي تمت بها معالجة وضعية الأحزاب السياسية الجزائرية ومدى تأثيرها وتجسيد أحزاب راقية ومتفتحة على المستوى العالمي.

وقد كانت ظاهرة الانشقاقات الحزبية من أرز العراقيل التي تواجهها هذه الأحزاب، فقد تم اختيار حزب من التيار الاسلامي الجزائري وهو "حزب حركة مجتمع السلم"، حيث تمت دراسة الحياة السياسية للحزب وكذالك النشاط الحزبي لها، وأخيرا الأزمة التي يعاني منها الحزب الاسلامي (حركة مجتمع السلم)، ولقد كان الموقع الطبيعي للحركات الاسلامية في الجزائر هو المعارضة السياسة لنظام الحكم، وهذا و الخط السياسي الذي سارت عليه مختلف أعضاء الحركة منذ نشأتها بعد الاستقلال.